الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المرجع:.....2021

فرع: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

محددات الإدخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)
تخصص " إدارة مالية "

إعداد الطلبة:
-معايش إيمان
-عزيزة شيماء

تحت إشراف:
- بوفنش وسيلة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
بوالعجين فايزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
دوفي قرمية	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
بوفنش وسيلة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2021/2020

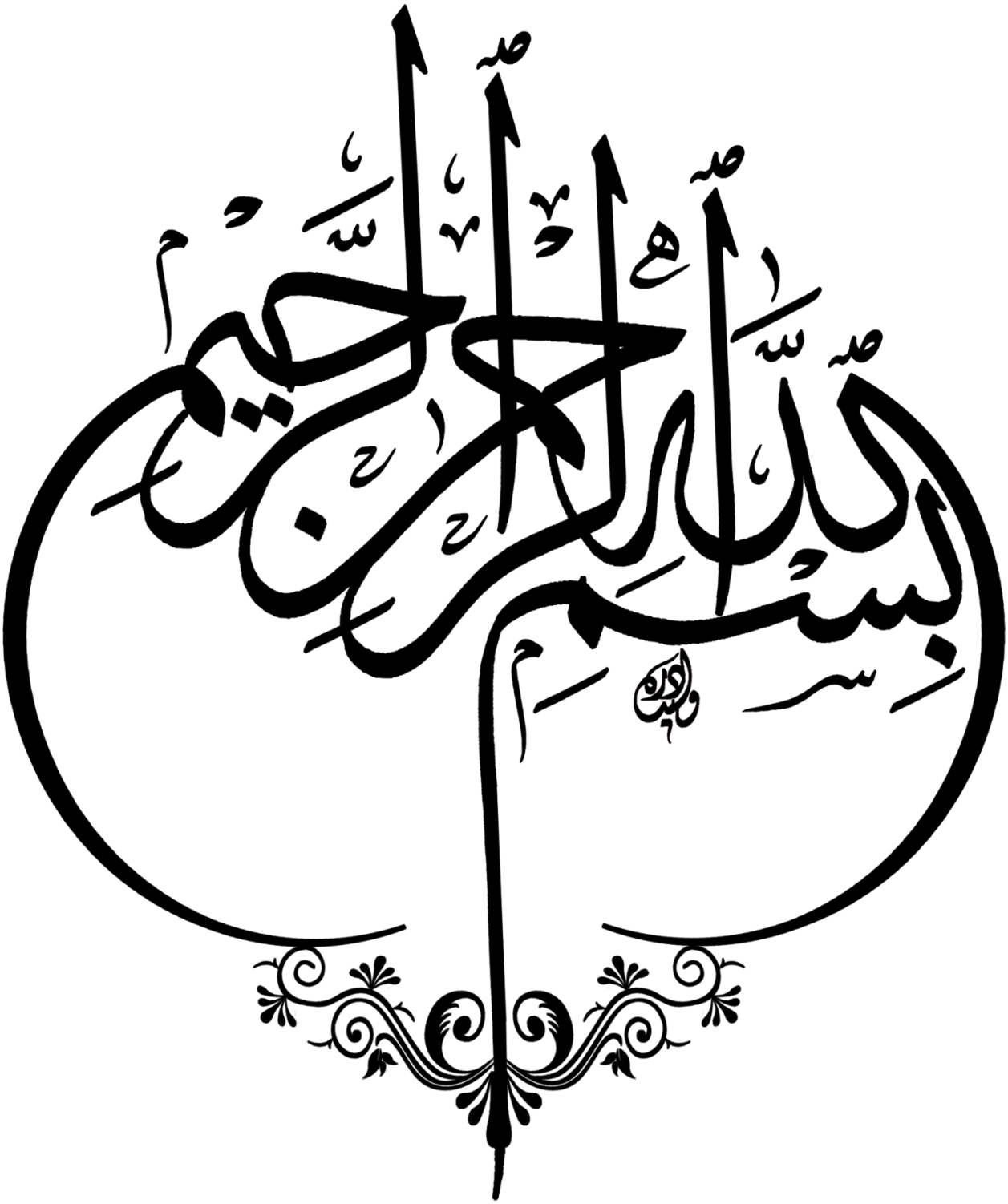
بسم الله الرحمن الرحيم

دعـــاء

اللهم باسمك نقتدي، وبهديك نهتدي وبك يا معين

نسترشد ونستعين، فنسألك أن تملأ بنور الحق بصائرنا،

اللهم لا تصبنا بالغرور إذا نجحنا، ولا باليأس إذا أخفقنا،

وذكرنا أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح.

اللهم بالزهراء وأبيها، وبعلها وبنيها، والسر المستودع

فيها، والتسعة المعصومين من بنيها صل وسلم وبارك على

سيدنا محمد وعلى إله وصحبه وسلم.

إنك أنت السميع العليم

والحمد لله رب العالمين.

شكـــر و تقديـــر

لله الحمد و الشكر أولا و أخيرا

ثم نتقدم بخالص شكرنا و تقديرنا إلى أستاذتنا القديرة الأستاذة: **بوفنش وسيلة** على صبرها و عملها و على المجهودات التي بذلتها فكانت نعم الأستاذة و الأخت في ذات الوقت

كما نشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

و الشكر موصول كذلك إلى كل من بذل معنا جهدا، و وفر لنا وقتا، و نصح لنا قولا، نسأل الله أن يجزيهم عنا خير الجزاء.

إيمان و شيماء

إهـــــــــــداء

ن أولا الحمد لله الذي أنار لي الطريق و كان لي خير عو

إلى التي بحنانها ارتويت، و بدفئها احتميت، و بنورها اهتديت، و ببصرها اقتديت، و لحقها ما وفيت، إلى من يشتهي اللسان نطقها و ترف العين من وحشتها، و التي كانت تتمنى رؤيتي و أنا أحقق هذا النجاح و شاء الله أن يأتي هذا اليوم أهدي هذا العمل إلى أمي الغالية "مليكة" أطال الله في عمرها.

، و في الحياة به اقتديت، و الذي شق إلى درجي الذي به احتميت لي بحر العلم و التعلم، إلى من احترقت شموعه ليضيء لنا درب النجاح، ركيزة عمري و صدر أماني و كبريائي أبي "عبد الرحمان" أطال الله في عمره.

إلى كل عائلتي الكبيرة و الصغيرة و أخص بالذكر من قضيت معهم أجمل أيام حياتي و عشت معهم أحلى الذكريات تحت سقف واحد فكانوا أسعد الناس بنجاحي اخوتي "محمد" و "رمزي".

إلى أحسن من عرفني بهم القدر، الأصدقاء القدامى و أصدقاء الدراسة.

إلى كل الأساتذة الذين قدموا لنا يد المساعدة.

إلى كل هؤلاء جميعا، أهدي هذا العمل المتواضع، و أسأل الله عز و جل أن يوفقنا لما فيه الخير لنا و لوطننا إنه نعم المولى و نعم النصير.

شيمـــــاء

إهـــــــــــداء

إلى من أرتجي برضاهما طاعة ربي

والدي أطال الله بعمره "عبد الحميد"

والدتي حفظها الله "فتيحة"

من أشد بهم أزري: إخواني و أخواتي جميعا

" شرف الدين، خالد، ريمة، ماجر"

إلى كتاكيت العائلة "تاج

الدين، ميرال، مانيسا، ساجي"

إلى كل من زودني بإذن الله علما "أساتذتي

الكرام" شكرا و عرفانا

إلى كل صديقاتي وفاءا و عنوانا

إلى كل طالب علم و فاعل خير

إيمـــان

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات الإدخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) وإبراز مدى أهميته بالنسبة للفرد والدولة على حد سواء نظرا لمساهمته في دفع عجلة النمو الإقتصادي وتحقيق أعلى مستوى من الرفاهة والإستقرار، وعلى الرغم من تأثره بمجموعة من العوامل الإقتصادية و غير الإقتصادية إلا أن الإدخار المحلي في الجزائر يتأثر بعامل أساسي وهو تقلبات أسعار البترول نظرا لإقتصار إقتصاد الجزائر على قطاع المحروقات.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة قدرة الإقتصاد الوطني على توليد إدخار محلي، فقد عرف هذا الأخير تطورا معتبرا خاصة في الفترة الأخيرة، ويرجع ذلك لإرتفاع أسعار البترول حيث يؤثر بشكل واضح في زيادة حجم المدخرات المحلية، هذه الزيادة تحول إلى إستثمارات محلية أو أجنبية، ورغم هذا التطور إلا أنه مازال يعاني من عدة معوقات في مختلف قطاعاته مما يؤدي إلى قصور في مدخراته.

تهدف الدراسة القياسية إلى تبيان أهم محددات الادخار المحلي في الجزائر من خلال الدراسة القياسية لبيانات سنوية باستخدام منهج الانحدار الذاتي.

الكلمات المفتاحية: الادخار المحلي، المحددات الإقتصادية، المحددات غير الإقتصادية

Summary:

This study aimed to know the determinants of domestic savings in Algeria during the period (1990-2018), and to highlight the extent of its importance for the individual and the state alike due to its contribution to advancing economic growth and achieving the highest level of prosperity and stability, despite its being affected by a number of economic factors and However, domestic savings in Algeria are affected by a key factor, which is the fluctuations in oil prices, given that Algeria's economy is limited to the hydrocarbons sector.

The results of this study showed the ability of the national economy to generate local savings. The latter has witnessed a significant development, especially in the recent period, due to the rise in oil prices, which clearly affects the increase in the volume of domestic savings. This increase is transferred to local or foreign investments, and despite this However, it still suffe from several obstacles in its various sectors, which leads to a shortfall in its saving.

The standard study aims to show the most important determinants of domestic savings in Algeria through the standard study of annual data using the autoregressive method.

Keywords: domestic saving, economic determinants, non-economic determinants

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

البسملة	-
دعاء	-
شكر وتقدير	-
الإهداء	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	II-I
قامة الجداول والأشكال	III
مقدمة	أ - هـ
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للادخار المحلي	
تمهيـــــد	08
المبحث الأول: الأسس النظرية للإدخار	09
المطلب الأول: تعريف الإدخار و أهميته	09
الفرع الأول: تعريف الإدخار	09
الفرع الثاني: أهمية الإدخار	09
المطلب الثاني: النظريات الإقتصادية المفسرة للإدخار	10
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية	10
الفرع الثاني: النظرية الكنزي	12
الفرع الثالث: نظرية دورة الحياة	14
الفرع الرابع: نظرية الدخل المطلق لجون مينار كينز	17
المطلب الثالث: أنواع وأهداف الإدخار	18
الفرع الأول: أنواع الإدخار	18
الفرع الثاني: أهداف الإدخار	20
المبحث الثاني: الأسس النظرية للإدخار المحلي	21
المطلب الأول: تعريف الإدخار المحلي و أهميته	21
الفرع الأول: تعريف الإدخار المحلي	21
الفرع الثاني: أهمية الإدخار المحلي	21
المطلب الثاني: أنواع الإدخار المحلي	23
الفرع الأول: إدخار القطاع العائلي	23
الفرع الثاني:إدخار قطاع الأعمال	23
الفرع الثالث:الإدخار الحكومي	24
المبحث الثالث: العوامل المحددة للإدخار المحلي	25
المطلب الأول: المحددات الإقتصادية	25
الفرع الأول: الدخل	25
الفرع الثاني: معدل النمو	29
الفرع الثالث: سعر الفائدة	29
الفرع الرابع: معدل التضخم	30
الفرع الخامس: الثروة	30
الفرع السادس: النظام المالي	30

الفرع السابع: محددات الإدخار من خلال السوق المالية والنقدية	31
المطلب الثاني: المحددات غير الإقتصاية	33
الفرع الأول: العامل الديني:	33
الفرع الثاني: التوقعات حول المستقبل	33
الفرع الثالث: العوامل الديموغرافية للمجتمع	33
الفرع الرابع: العادات و التقاليد الإجتماعية	34
الفرع الخامس: العوامل السياسية	34
الفرع السادس: العوامل الإجتماعية	34
خلاصة الفصل:	35
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لواقع و تطور الإدخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	
تمهيـد	37
المبحث الأول: تطور الإدخار المحلي و أهميته في الجزائر خلال فترة (1990-2018)	38
المطلب الأول: تطور الإدخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	38
الفرع الأول: واقع الإدخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	38
الفرع الثاني: تطور الإدخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	41
الفرع الثالث: تطور الإدخار الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	45
المطلب الثاني: أهمية الإدخار المحلي في الإقتصاد الجزائري	51
الفرع الأول: الإدخار المحلي كنسبة من الناتج الداخلي الخام	51
المبحث الثاني: الدراسة القياسية	54
المطلب الأول: الطريقة والأدوات	54
الفرع الأول: منهج الدراسة	54
الفرع الثاني: متغيرات الدراسة ومصادرها	54
المطلب الثاني النتائج ومناقشتها	55
خلاصـة الفصـل	64
خاتمة	66
قائمة المصادر والمراجع	70

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الإدخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	38
02	تطور الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	41
03	تطور الإدخار الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	46
04	تطور الإدخار المحلي كنسبة من الناتج الداخلي الخام (1990-2018)	52
05	المحلي كنسبة من الإدخار الوطني (1990-2018)	53
06	نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرارية	55
07	اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك	56
08	نتائج التقدير وفق طريقة ARDL	58
09	نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد	59
10	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	61
11	اختبار عدم ثبات التباين	61

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الإدخار والإستثمار ومعدل الفائدة	11
02	دالة الإدخار الكينزية في المدى القصير	14
03	دالة الإستهلاك والإدخار حسب نظرية دورة الحياة	15
04	نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى	57
05	نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي	62
06	اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي	63
07	اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي	63

مقدمة

المقدمـــة

يعتبر الإدخار أحد أهم المفاهيم الإقتصادية التي تم تناولها وإثراء جانبها النظري عبر تاريخ الفكر الإقتصادي بتنوع مدارسه، وذلك لأهميته البالغة ودوره الحيوي في عملية نمو الإقتصاد الوطني، وكذا إسهامه في تحقيق الإستقرار الإقتصادي لجميع أفراد المجتمع بالإضافة إلى أنه يعتبر صمام أمان لإقتصاد البلد أمام مختلف الصدمات الإقتصادية، فالإدخار له دور هام على عدة مستويات، زيادة عن كونه مصدرا أساسيا من المصادر الداخلية في عملية تمويل التنمية، فإنه يبعد الإقتصاد عن سياسة التمويل بالتضخم (الإصدار النقدي)، كما يمكن من خلاله تخفيض حدة الديون الخارجية الناتجة من عملية اللجوء إلى رأس المال الأجنبي، ولا تقف أهميته عند هذا الحد، بل يعتبر وسيلة إقتصادية كفيلة لتكوين رأس المال أو بناء الطاقات الإنتاجية الجديدة ووضعها موضع الإنتاج وإستغلال الموارد الطبيعية، وهذا كله يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي والدخل القومي وتنشيط الدورة الإقتصادية ككل.

فالجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة إلى زيادة مدخراتها المحلية، وحشدها في الإقتصاد من أجل توفير رؤوس الأموال لتنفيذ المشروعات الإستثمارية والنهوض بمستوى آدائها الإقتصادي، وفيما يميزها هو إعتمادها على مصادر الطاقة غير المتجددة كالبترول الذي يعتبر المصدرد الأساسي لإيرادات الدولة وإيجاد مورد كالبترول الذي يعتبر المصدر الأساسي لإيرادات الدولة، وإيجاد مورد مالي مستقر أصبح ضرورة حتمية لنجاح عملية التنمية الإقتصادية، ولحماية الإقتصاد الوطني، وذلك بأن يكون التمويل الرأسمالي الإجمالي ممولا بصورة رئيسية من الموارد والتدفقات المتولدة محليا، والتي تؤدي إلى زيادة المدخرات المحلية، فنقص هذه الموارد والتدفقات يؤدي إلى اللجوء للإستدانة إلا أنها لا تعتبر حلا دائما، ويتم اللجوء إليها كآخر حل ممكن بعد الإستغلال الأمثل والعقلاني لمصادر التنمية المحلية، وما يهمنا في بحثنا هذا هو كشف النقاب على العوامل والمحددات الإقتصادية المؤثرة في الإدخار المحلي في الجزائر. ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بالشكل التالي:

إشكاليـة البحـث:

على ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث ضمن التساؤل التالي:

ما هي محددات الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة من (1990-2018)؟ و من أجل التحقيق و الإحاطة أكثر بالتساؤل السابق سنحاول صياغة التساؤلات الفرعية و محاولة الإجابة عليها من خلال محتويات هذا البحث:

- ما أهمية الادخار المحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- ما هي الأسس النظرية للادخار؟

- ما هي العوامل المؤثرة على الادخار المحلي في الجزائر؟
- ما هي أهم المراحل التي عرفها الادخار المحلي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- يلعب الادخار المحلي دورا حيويا في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- من أبرز محددات الادخار المحلي في الجزائر هي أسعار البترول.
- الادخار المحلي يتأثر فقط بعوامل اقتصادية.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهم الأهداف التي نصبوا إليها من خلال قيامنا بهذه الدراسة في:

- إعطاء إطار نظري متكامل لموضوع الادخار.
- تقدير الادخار و النظريات المفسرة له.
- تحديد الأهمية و الدور الذي يلعبه الادخار المحلي في تحقيق النمو الاقتصادي.
- إبراز مختلف محددة الاقتصادية و الغير اقتصادية المحددة للادخار المحلي.
- تحليل واقع الادخار المحلي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

لموضوع دراستنا أهمية بالغة خاصة في ظل المستويات المتدنية للادخار المحلي في الجزائر، مما يستدعي ضرورة دراسة و تحديد أهم العوامل المؤثرة فيه، فهذه الدراسة تعطي فكرة شاملة عن محددات الادخار المحلي في الجزائر قياسا حديثا لمحدداته من شأنه أن يساهم بفعالية كبيرة في وضع حلول الكتلية من أجل النهوض به و زيادة و تحسين مستوياته.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف متغيرات الدراسة ويحلل تطور سلاسلها عبر الزمن، بالإضافة إلى المنهج القياسي لاختبار العلاقة التوازنية باستخدام منهج الانحدار الذاتي.

أسباب الدراسة:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها ما هو ذاتي و منها ما هو موضوعي فأما عن الأسباب الذاتية قد تتمثل في:

- باعتبار الموضوع يتماشى مع التخصص.
- الاهتمام بمواضيع الاقتصاد الكلي.
- محاولة إثراء المكتبة بمواضيع ذو أهمية و قيمة علمية ملموسة.
-

الأسباب الموضوعية:

- الدور الرئيسي الذي يلعبه الادخار في الحياة الاقتصادية مما يتطلب منا دراسة.
- ندرة الدراسات و الأبحاث التي تتناول مثل هذا الموضوع في الجزائر.
- الدور الأساسي في الحياة الاقتصادية مما يؤدي بنا إلى دراسته و تحديد أهم العوامل المؤثرة عليه.

حدود و نطاق الدراسة:

الحد المكاني: في ما يخص المكان فهذه الدراسة يقتصر تطبيقها في الاقتصاد الجزائري.

الحد الزماني: يشمل البعد الزماني للبحث المدة الزمنية (1990-2018).

الصعوبات:

واجهت الدراسة بعض الصعوبات و العراقيل المتمثلة في:

- النقص الشديد في المراجع التي تتناول موضوع الادخار المحلي و محدداته بشكل مباشر خاصة الكتب.
- ندرة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث.
- صعوبة الحصول على العمليات الإحصائية للسنوات الأخيرة و كذلك اختلافها من مصدر لآخر.

وسائل جمع البيانات:

من أجل الإلمام بالجانب النظري و التطبيقي للبحث تم الاستعانة ببعض المراجع من مجلات و أطروحات، بيانات و إحصاءات في بعض المواقع الإلكترونية المعتمدة.

هيكل الدراسة:

بغرض تحقيق أهداف الدراسة و معرفة مدى صحة فرضياتها، و من أجل الإحاطة بموضوع محددات الادخار المحلي في الجزائر، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين يتضمن كل فصل ثلاث مباحث و هي:

الفصل الأول: يهتم بدراسة الإطار النظري للادخار المحلي و الذي قسم إلى ثلاث مباحث اختص الأول في دراسة الادخار (التعريف، أهمية النظريات المفسرة للادخار، الأنواع و الأهداف)، أما الثاني فيتناول الأسس النظرية للادخار المحلي من (مفهوم الادخار المحلي إلى الأهمية و كذا و دوافعه) بينما يتناول المبحث الثالث العوامل المؤثرة في الادخار المحلي (المحددات الاقتصادية، المحددات الغير اقتصادية).

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى واقع و تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة من (1990-2018) حيث يتألف بدوره من ثلاث مباحث، تناولنا في الأول تطور واقع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة من (1990-1018) لكل من (الادخار العائلي، الادخار الأجنبي، الادخار الحكومي)، ثم المبحث الثاني خصصناه لأهمية الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري بالنسبة للناتج الداخلي الخام، و كذا بالنسبة للادخار المحلي كنسبة الادخار الوطني، أما المبحث الثالث تعرضنا فيه

كما احتوى البحث على مقدمة عامة و خاتمة عامة اشتملت على أهم النتائج التي تم التوصل إليها ، و هذا من خلال معالجة البحث و كذا بناءا على هذه النتائج تمكنا من تقديم جملة من التوصيات العامة، ثم في الأخير إقتراح بعض المواضيع الجديدة بالبحث و الدراسة، و التي تكون بحول الله امتدادا لبحثنا هذا.

الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع تبين حسب اطلاع الباحثين و في حدود ما توفر لدينا فإن موضوع محددات الادخار المحلي في الجزائر تم تناوله غالبا كمقالات منشورة في مجلات علمية و في معظمها غير مشابهة لموضوع البحث بشكل كبير و فيما يلي أهم الدراسات في هذا الموضوع:

دراسة أحمد سلامي (2013-2014): الادخار في الاقتصاد الجزائري و أثره في التنمية الاقتصادية:

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كان هدف هذه الدراسة هو دراسة واقع الادخار في الاقتصاد الجزائري و أثره في تمويل التنمية خلال الفترة الممتدة من (1970 إلى 2014) باستخدام المنهج التحليلي الوصفي و البحث في محددات الادخار المحلي، و العلاقة بالاستثمار المحلي في الأمد الطويل و ذلك باستخدام المنهج الإحصائي الوصفي باستخدام طريقة المربعات الصغرى و اختبار التكامل المشترك، توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين توازنية طويلة الأمد بين الادخار و الاستثمار خلال الفترة المعينة بالدراسة.

دراسة أحمد الجنيدي (1970-2004) دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي « VAR »:

شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، و كان هدفها دراسة قياسية للادخار في الجزائر، و ذلك من خلال ايضاح العلاقة و تحديدها بين الادخار المحلي و مختلف العوامل المؤثرة في تطوره باعتباره من أهم و أكثر المؤشرات الدالة عن تطور النمو الاقتصادي، و كان من أجل تحديد أهم المتغيرات المفسرة للادخار و التنبؤ لقيمة أشعة الانحدار الذاتي « VAR ».

دراسة محمد دحو – أحمد صديقي: أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1985-2017):

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية تضمنت هذه الدراسة التطبيقية لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال التحليل لاختبار التكامل المشترك، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الادخار المحلي و النمو الاقتصادي، كما أثبت التحليل ذاته وجود علاقة سببية تتجه من الادخار المحلي نحو النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

دراسة بن سعدة بلول: دراسة السببية بين الادخار و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال فترة (1980-2016) مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية:

كان هدفها هو الدراسة القياسية لعلاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية في الجزائر حيث تطالبه الدراسة معطيات تم الحصول عليها من مقررات البنك العالمي و الديوان الوطني للاحصائيات و المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي خلال المدة (1980-2016)، و لقد أبرزت الدراسة أن الجزائر شهدت تطورات كبيرة على كل الأصعدة و خاصة السياسية و الاقتصادية، فكان عدم الاستقرار الأمني و الحكومي و عدم استقرار أسعار المحروقات سببا في العديد من البرامج و السياسات المالية المقترحة و المطبقة لكل فترة، الأمر الذي انعكس على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر و التي أدت بدورها إلى عدم استقرار الادخار المحلي حيث شهد تذبذبا خلال فترة الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للإدخار المحلي

تمهيـــد

يعتبر موضوع الإدخار من أهم الموضوعات الإقتصادية التي لقيت تركيزا كبيرا في التحليل والدراسات الإقتصادية، نظرا لما يمثله هذا المتغير من أهمية على المستوى الوطني، حيث يعد ركيزة من ركائز التنمية الإقتصادية، وبناءا على هذا سنتعرض إلى أهم التعاريف الأساسية المتعلقة بالإدخار، بالإضافة إلى أنواعه المختلفة ومعرفة النظريات المفسرة له، وكذا أهدافه.

لننتقل بعد ذلك إلى الإدخار المحلي الذي يكتسي أهمية بالغة في إمداد الإقتصاد الوطني بالتمويل اللازم ومساهمته في تحقيق إضافات لرأس المال الذي يستثمر في برامج التنمية الإقتصادية. وهنا سنقوم بتقديم تعريف حول الإدخار المحلي وإبراز أهميته، وذكر مختلف أنواعه ودوافعه، وكذا تسليط الضوء على أهم العومل التي من شأنها تحديد حجم المدخرات المحلية.

ومن هنا سيتم التعرف على هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الأسس النظرية للإدخار.

المبحث الثاني: الأسس النظرية للإدخار المحلي.

المبحث الثالث: العوامل المحددة للإدخار المحلي.

المبحث الأول: الأسس النظرية للإدخار

يعد الإدخار أحد الظواهر الإقتصادية التي حظيت باهتمام كبير من طرف الباحثين والمفكرين الإقتصاديين، نظرا لأهميته في حياة الأفراد والمجتمعات، ومساهمته في تحقيق التنمية المنشودة، من خلال التوظيف الأمثل للأموال المدخرة، ونظرا لأهمية الإدخار يتم في هذا المبحث التطرق إلى أسسه النظرية من خلال عرض مختلف تعاريفه والنظريات المفسرة له وكذا تبيان أهميته، أهدافه وأنواعه.

المطلب الأول: تعريف الإدخار و أهميته:

للإدخار تعاريف عدة إختلفت باختلاف وجهات نظر المفكرين والباحثين القائمين بتعريفه، وهو ما يتم توضيحه من خلال هذا المطلب، بالإضافة إلى تبيان أهمية الإدخار.

الفرع الأول: تعريف الإدخار:

للإدخار تعاريف عدة من بينها:

-الإدخار هو موازنة زمنية لتفضيل الإستهلاك في المستقبل.

-الإدخار هو الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الإستهلاكية و الخدمات و لا يخضع للإكتناز.

-الإدخار هو الجزء الذي يقتطع من الدخل بعيدا عن الإستهلاك، و يكون له قابلية التحول لرأسمال عيني.

-الإدخار هو ناتج االنشاط الإقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات.

-الإدخار هو اقتطاع جزء من الدخل بشرط أن يأخذ طريقه إلى الإستثمار.

بناءا على التعاريف السابقة يمكن يمكن إعطاء تعريف شامل على النحو التالي:

الإدخار هو اقتطاع جزء من الدخل بعيدا عن الإستهلاك بغية الإنتفاع به مستقبلا، بشرط استثماره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[1].

الفرع الثاني: أهمية الإدخار:

يمكن تلخيص الأهمية الإقتصادية للإدخار في النقاط التالية:

- السماح للسلطات العمومية بتمويل المشروعات التنموية.

[1]- جنيدي مراد،2005-2006، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الإدخار في الجزائر باستعمال أشعة الإدخار الذاتي "VAR" 2004-1970، اطروحة لنيل نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،الجزائر، ص 18.

- تحقيق أرباح وعائدات تنمي الإقتصاد الوطني كون الأموال المدخرة موجهة إلى الإستثمار.
- الحد من ارتفاع الأسعار أي محاربة التضخم والزيادة في عرض السلع والخدمات.
- تحقيق تنمية إجتماعية من خلال خلق مناصب شغل وتحسين مستوى الخدمات كون الإدخار موجه إلى الإستثمار.
- الحد من الإستهلاك الترفي، وهذا يؤدي إلى إستقرار إجتماعي من خلال مواجهة المشكلات المستقبلية.
- توفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية من دون إضطرار الدولة إلى اللجوء لزيادة الضرائب والوسائل التوسعية التي تؤدي إلى زيادة حدة التضخم[1].

المطلب الثاني: النظريات الإقتصادية المفسرة للإدخار:

عرفت الأحداث الإقتصادية ظهور مدارس وإتجاهات إقتصادية في مراحل تاريخية معينة، و باعتبار أن الإدخار هو أحد أهم الظواهر الإقتصادية فقد لقي إهتماما من طرف المفكرين الإقتصاديين الذين قاموا بدراسته كل حسب وجهة نظره، وقد كانت هناك إختلافات في تفسير ظاهرة الإدخار بين مختلف المدارس والنظريات الإقتصادية.

وسنحاول في هذا المطلب إلقاء الضوء على هذه النظريات وكيفية تفسيرها للإدخار:

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية:

رأى الكلاسك أن الإدخار يحدد بمعدل فائدة الذي عرف على أنه: ما يمكن الحصول عليه إذا تم إيداع مبلغ من المال لفترة معينة، وافترضوا أنه كلما إرتفعت تلك النسبة زاد إقبال الأفراد على الإدخار على حساب الإستهلاك، ويكون ذلك إبتداءا من مستوى معين من الدخل، ولهذا قام الإقتصاديون الكلاسيكيون بتبرير معدل الفائدة للتعويض عن الإمتناع وانتظار الإستهلاك ليشكل بذلك معدل الفائدة المحدد الرئيسي لقرارات الإستهلاك والإدخار، فبفعل هذا المعدل يحول الإدخار أوتوماتيكيا إلى الإستثمار، كما إفترض الكلاسيكيون أن حجم الدخل الوطني الثابت سيحقق حالة الإستخدام التام، وعند إدخار الأفراد ينقص الإستهلاك وتحدث البطالة في قطاع الإنتاج للسلع الإستهلاكية، ولكن المبالغ المدخرة يمكن إستثمارها، وذلك بأخذ العمال من القطاع الإستهلاكي وتشغيلهم في القطاع الإستثماري[2].

---

[1]– دحو محمد، صديقي احمد،2018–2019، أثر الإدخار المحلي على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر في فترة 1985–2017 ، مقال منشور في مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية،المجلد 08 ،العدد 04، جامعة أحمد دارية، أدرار،الجزائر، ص 667.

[2]– كبير مولود، 2016–2017،الإدخار و دوره في النمو الإقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول الغربية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، ، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة،الجزائر، ص 30.

ولقد تناول الكثير من المفكرين الإقتصاديين للمدرسة النيوكلاسيكية فكرة معدل الفائدة، حيث أنهم أعطوا لهذا الأخير مكانة هامة في التأثير على الإدخار والإستثمار، فالتقليديون يرون بوجود علاقة طردية بين الإدخار ومعدل الفائدة، فكلما زاد هذا الأخير زاد حجم الإدخار، حيث يكمن دور معدل الفائدة في ضمان المساواة بين الإدخار والإستثمار، وفي تحقيق التوازن في سوق السلع عند تساوي الإدخار والإستثمار كما يتم توضيحه من خلال المعادلات التالية:

I=S.....1

I=I(i). I(i)20.....2

S= S(i). S(i)20.....3

حيث :

S: الإدخار

I: الإستثمار الذي يعتمد على معدل الفائدة i

والإدخار دالة متزايدة لسعر الفائدة وعند التوازن.

الشكل رقم (01): الإدخار والإستثمار ومعدل الفائدة

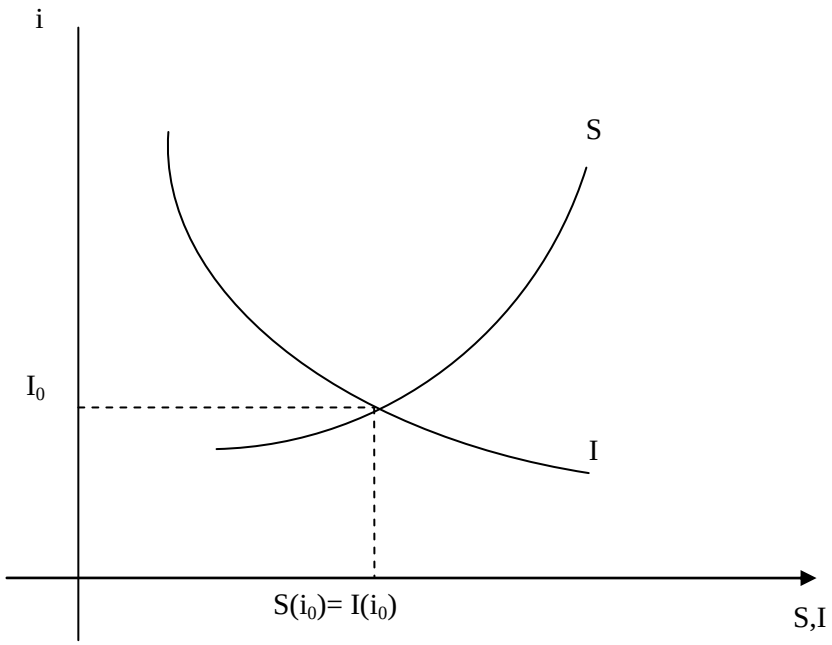

Source: Bernard Bernier, Yves Simon Initiation à la macro économie, 8ème Edition, paris, 2001, page 243.

من خلال الشكل السابق الذي يمثل منحنى عرض دالتي الإدخار والإستثمار خلال فترة زمنية قصيرة، يتضح أنه عندما ينقطع منحنى العرض (الإدخار) مع منحنى الطلب (الإستثمار) يتحدد سعر الفائدة التوازني[1].

إفتراض الكلاسيك ثبات الدخل عند مستوى التشغيل الكامل، وأن الإدخار يتغير تبعا لتغيرات سعر الفائدة دون أن يؤثر ذلك في حجم الدخل، ومن هنا ظهر خطأ هذه النظرية حيث أن حجم الدخل يتغير تبعا لتغيرات الإستثمار، وهذا الأخير يتغير بزيادة أو نقص المدخرات نتيجة تغير سعر الفائدة، ولهذا فإن النظرية الكلاسيكية أهملت تأثير تغير الدخل على الإدخار والإستثمار، وعليه فالنظرية الكلاسيكية لم تنجح في عزل و تحديد كل العوامل المستقبلية التي تفسر الإدخار.

الفرع الثاني: النظرية الكنزية:

إذا كل النقائص التي كانت في النظرية الكلاسيكية جعلت الكثير ينفصل عنها وينتقدها بشدة رغم أنه كان أصلا كلاسيكيا حيث أن كينز لم يعط للفائدة أهمية المجورية لمحدد موجب للإدخار كما فعل التقليديون، وهو لم ينكر أن الفائدة قد تكون لها بعض الأهمية في هذا الشأن، ليس في تحديد حجم الإدخار من دخل معين، وإنما في تحديد الشكل الذي يتخذه هذا الإدخار فالمدخر عندما يتخذ قرار الإدخار فإنه في الواقع يقوم بعملين متلازمين:

الأولى: تحديد ذلك الجزء الذي يقرر الفرد إدخاره من دخله.

الثانية: تحديد شكل هذا الإدخار، شراء أسهم أو سندات.

رأى كينز أن سعر الفائدة لا يحدد حجم الإدخار، وإنما يؤثر في تحديد شكل هذا الإدخار، واعتبر الإدخار غير مرن لسعر الفائدة لأن الإدخار قد لا يكون بغرض الحصول على فائدة بل أنه من الممكن تصور حالات كون فيها العلاقة فيما بين الفائدة والإدخار سالبة، فإنه يقتصر على تحديد الشكل الذي يتخذه الإدخار وحسبه المحدد الرئيسي للإدخار هو الدخل، وذلك بما أن النقود عادة لا تدخر وإنما تكتنز عن طريق الأفراد لزيادة أرصدتهم النقدية، وعليه فإن عرضا إضافيا لا يعني بالضرورة طلبا إضافيا، ورأى كينز أن الإدخار يتوقف على عاملين أساسيين حددهما كينز في الدخل الشخصي والميل للإستهلاك أي أن الدخل: الإستهلاك (C) + الإدخار (S) ، وبالتالي فإن الإدخار يعتبر إستهلاكا مؤجلا فالمحددات التي تؤثر في الإستهلاك هي نفسها التي تؤثر فيه أيضا [2] ، وإعتبر كينز أن الإستهلاك أهم

[1]– كبير مولود، 2016–2017،ص 31،32.

[2]– لهزيل طارق، لجلط ابراهيم،2019–2020،أثر الإدخار المحلي على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980–2017، مقال منشور في مجلة بيم للدراسات الاقتصادية،المجلد04،العدد02،جامعة الونشريسي تسيمسيلت،الجزائر،ص44

من الإدخار، لأن الأخير ما هو إلا الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الإستهلاك، فكينز لم ير في الإدخار إلا عاملا ضارا، ذلك أنه عنصر إنكماشي يقلل الطلب على السلع، ونقص الطلب الكلي على السلع الناتج عن زيادة الإدخار يؤدي إلى نقص حجم ما ينتجه المنظمون، ومن ثم نقص حجم التشغيل، وبالتالي الوصول إلى البطالة، وقد ركزت هذه النظرية على أهمية الزيادة في الطلب على سلع الإستثمار بإنقاص الإدخار، وإنه لكي يتحقق التشغيل التام لا بد من وجود طلب إستثماري مساو للإدخار الذي يحققه الإقتصاد كله عند مستوى التشغيل التام [1]، كما رأى كينز أن الأشخاص الذين يقومون بالإدخار ليسوا أنفسهم الذين يقومون بالإستثمار، لهذا لا يوجد هناك حتمية برفع مستوى أو نسبة الإستثمار داخل المجتمع يكون نتيجة الزيادة في الإدخار التي تؤدي إلى خفض معدلات الفائدة، لأنه رأى أن معدل الفائدة يتحدد بطلب النقود وعرضها، ولا يؤدي هذا الإنخفاض في معدل الفائدة إلى زيادة الإستثمارات، لأنها تتوقف على الكفاءة الحدية لرأس المال، أي مقدار الأرباح المترتبة عن الأموال المستثمرة ومعدل الفائدة[2].

إفترض كينز أن متوسط الإستهلاك يتناقص بينما يتزايد متوسط الإدخار مع زيادة الدخل، ويتكون الدخل المتاح من عنصرين أساسيين هما الإستهلاك والإدخار، ويمكن توضيح ذلك بالصورة الجبرية التالية:

بافتراض أن: $s=(1-b)$

إذن تصبح معادلة الإدخار كالتالي:

$$Y= c + s \Longrightarrow s=y-c \Longrightarrow s=y-a-by$$

حيث a تمثل ذلك الجزء من الإدخار الذي لا يتبع الدخل، ويسمى إقتصاديا بالإدخار الذاتي أو التلقائي، حيث $a<0$ وتمثل رياضيا نقطة تقاطع مستقيم دالة الإدخار مع المحور العمودي (محور الإدخار s: يمثل الميل الحدي للإدخار، ورياضيا يمثل ميل دالة الإدخار، ويكون محصور بين الصفر والواحد $(1>s>0)$)، إن هذه المعادلة تعبر عن الفقرة الصغيرة لوجود الثابت a، كما تبين أن الدخل هو أهم عامل محدد لمستوى الإدخار، وبهذا فإن دالة الإدخار تتزايد خطيا مع الدخل، مع ملاحظة أن الزيادة في الإدخار تكون بنسبة أقل.

[1]- سلامي احمد، شيخي محمد،2007-2008، تقدير دالة الإدخار العائلي في الجزائر 1970-2005، مقال منشور في مجلة الباحث،المجلد11،العدد 06، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 130.

[2]- عبيد عنتر،2014-2015، دراسة سلوك العون الإقتصادي الأكثر إدخارا في الجزائر خلال الفترة 1985-2012، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بوقرة ، بومرداس، الجزائر، ص 19.

ويمكن إستنتاج منحنى دالة الإدخار بيانيا من خلال دالة الإستهلاك وكقاعدة عامة تتقاطع دالة الإدخار مع المحور الأفقي عندما الإستهلاك يساوي الدخل دلالة على أن الإدخار يساوي صفر عند هذا المستوى، ويتضح هذا عند النقطة d في الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (02): دالة الادخار الكينزية في المدى القصير

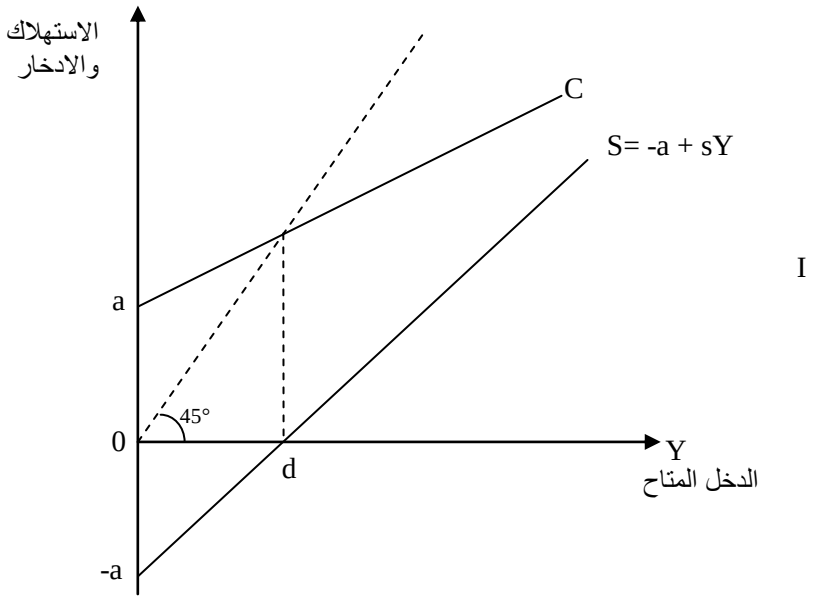

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد لكلية التجارة جامعة الاسكندرية، مصر، 2005، ص76.

الفرع الثالث: نظرية دورة الحياة:

رأى موديجلياني أن سلوك الأفراد يتصف بأنهم يخططون لمستوى إدخارهم على مدار فترة زمنية طويلة، بحيث يتحقق لهم أفضل توزيع ممكن للإستهلاك خلال فترة حياتهم بالكامل، والتي يمكن تقسيمها إلى فترة اللانشاط، فترة النشاط، وفترة التقاعد، وافترضت هذه النظرية أن الإدخار ما هو إلا الإنعكاس لرغبة الأفراد في الإستهلاك في المستقبل عندما ينتقلون إلى التقاعد، وقد أظهرت أهمية بعض العوامل التي تؤثر في الإدخار والتي لم يتناولها التحليل الكنزي من قبل كالهيكل العمري للسكان[2].

[1]- سلامي احمد، شيخي محمد،2007-2008،ص 131.

[2]- سلامي احمد، شيخي محمد،2007-2008، ص 137.

ومن الفرضيات التي تقوم عليها هذه النظرية هي:[1]

-أن الفرد يبدأ العمل في سن العشرين، وأن يكون له ثروة، وأن فترة العمل تستمر إلى سن 65 عاما ثم يموت الفرد عندما يبلغ من العمر 80 عاما.
-أن الفرد يحصل على دخل ثابت خلال فترة العمل.
-أن الفرد لا يرغب في ترك ثروة لأحد بعد موته، أي أنه يستهلك طاقة الأصول في حياته.
-أن الفرد يفضل إستقرار مستوى الإستهلاك خلال حياته، أي أنه لا يرغب في حدوث تقلبات شديدة في مستوى الإستهلاك.

وإعتمادا على هذه الإفتراضات المبسطة التي تقوم على درجة كبيرة من التأكد سواء بشأن مستوى الدخل أو عمر الفرد، يمكن القول بأنه عند أي نقطة زمنية يوجد ثلاثة فئات من العمر، والنظرية تنص على أن إستهلاك الشخص وادخاره يختلف خلال فترات عمره، حيث نجد أن فترة شبابه تتميز باستهلاك كبير وربما يفوق إستهلاكه الدخل المتحصل عليه في بعض الأحيان فيلجأ إلى الإقتراض، أما في فترة متوسط العمر فإن إدخاره يصبح أكبر من إستهلاكه، وهذا محاولة منه للمحافظة على نفس مستوى الإستهلاك، لأن هذه المدخرات سوف تكون دخله الوحيد بعد تقاعده إلى أن يموت.

و الشكل التالي يوضح وضعية الإستهلاك والإدخار والدخل خلال دورة حياة الشخص:

الشكل رقم (3) : دالة الاستهلاك والإدخار حسب نظرية دورة الحياة.

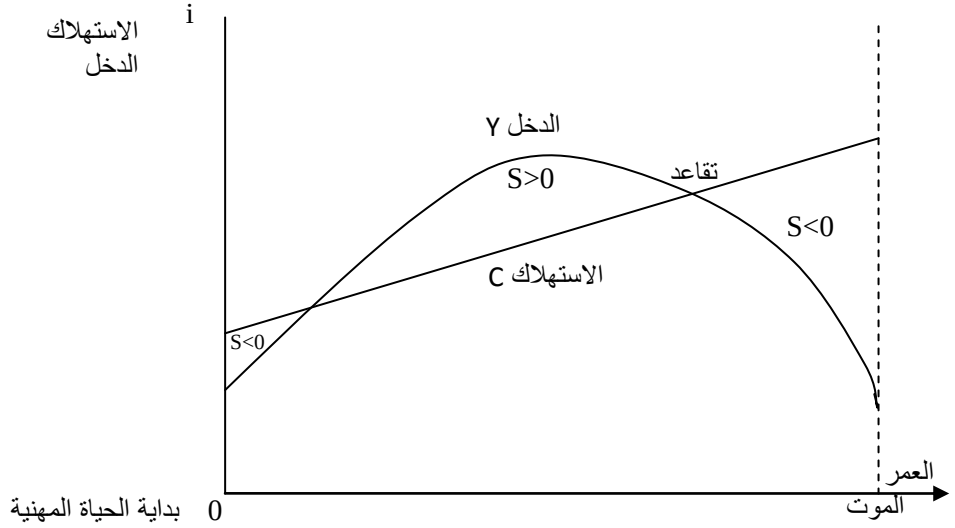

[1]- ميدون الياس،2019-2020،الإدخار بين أدبيات الفكر الإقتصادي الإسلامي و النظريات الوضعية، مقال منشور في مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 20، العدد 02، المركز الجامعي إليزي، الجزائر، ص 86.

المصدر : عمر صخري، 2005، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبيعة الخامسة الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ص161.

من خلال الشكل يمكن ملاحظة أن قيمة الإستهلاك لا تتعدى قيمة الدخل خلال كل الفترة المعنية، و هو ما يسمى يقين التسديد[1].

ووفقا لهذه النظرية، فإن العائلات في إستهلاكها لا تعتمد على مداخيلها الجارية فقط، بل تأخذ بعين الإعتبار أيضا أمورا أخرى ومنها الثروة التي في حوزتها، وتقود هذه الفرضية إلى صياغة دالة الإستهلاك كما يلي:

$$C= a.w/p + cy_d \ldots\ldots\ldots 1$$

حيث:

a: الميل الحدي للإستهلاك من الثروة الحقيقية (w/p)

c: الميل الحدي للإستهلاك من الدخل المتاح (y_d)

p: يمثل مستوى الأسعار

ومن العلاقة 1 يمكن إستخلاص دالة الإدخار نظريا، فتكون كالتالي:

$$S=(1-a)w/p + (1-c)\ y_d$$

حيث:

(1-a) و (1-c): يمثلان الميلان الحديان لإدخار الثروة الحقيقية والدخل المتاح على التوالي.

إذن بالنسبة لهذه الفرضية، لكي يكون هناك إدخار معتبر في المجتمع، فلا بد من توفير هذا الأخير على تشكيله ديموغرافية شابة، أي أن تفوق نسبة الشباب نسبة الكهول.

إن هذه النظرية رغم إسهاماتها تعرضت للعديد من الإنتقادات منها:

- أنها تتكون من متغيرات مختلفة يصعب قياسها خاصة فيما يتعلق بالدخل المتوقع في المستقبل.
- إفتراض وجود درجة عالية من العقلانية لدى المستهلكين والمدخرين، حيث أنها إفترضت أنهم يمكن

[1]- ميدون الياس،2019-2020، ص86

لهم التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق، وهذا صعب جدا بطبيعة الحال[1].

الفرع الرابع: نظرية الدخل المطلق لجون مينار كينز:

إعتبر كينز أن الدخل هو حجر الزاوية في دالة الإدخار، أي أن الإدخار يتحدد بالدخل، ويزيد بزيادة الدخل لكن بنسبة أقل، حيث أن هذا الأخير يؤثر على الإستهلاك والإدخار على حد سواء، فالدخل موزع بين الإستهلاك والإدخار أي:

$$Y_{d} = C + S \ldots\ldots\ldots 1$$

وعلاقته بالإدخار يمثل دالة موجبة الميل تسمى دالة الإدخار شكلها العام هو:

$$S = -s_0 + s_y \ldots\ldots\ldots 2$$

يسمى S الميل الحدي للإدخار هو مقدار التغير في الإدخار الناشئ عن تغير الدخل بوحدة واحدة.

$$S = Bs/\beta y \ldots\ldots\ldots 3$$

مع العلم مجموع ميلي الإستهلاك والإدخار على التوالي هو **1** أي:

$$\beta c/\beta y + \beta s/\beta y = MPC + MPS = 1 \ldots\ldots\ldots 4$$

ما يعني أن الميل الحدي للإدخار محصور من 0 و 1 أي:

$$0<MPS<1$$

أما الميل المتوسط فهو النسبة الثابتة للإدخار إلى الدخل أي من **2**.

$$S = -S_0 + S_Y$$

بقسمة **2** على **y** نجد:

$$S/Y = -S_0/Y + S_Y/Y$$

يسمى **S/Y** بالميل المتوسط للإدخار، ونرمز له بالرمز APS وهو أقل من الميل الحدي للإدخار[2].

إن العلاقة بين الدخل والإدخار تحكمها قاعدتان:

الأولى: أن العلاقة بين الدخل والإدخار علاقة طردية كما العلاقة بين الدخل والإستهلاك علاقة طردية أيضا.

[1] – ميدون الياس،2019–2020،ص 11.

[2] –جاب الله مصطفى ،2014–2015، تقدير العلاقة بين الإدخار المحلي و إحتياطي الصرف الأجنبي حالة الجزائر 1990–2012 ، مقال منشور في مجلة رؤى اقصادية ،المجلد05،العدد08، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،الجزائر، ص9.

الثانية: أن الإدخار يتزايد مع زيادة الدخل، في حين أن الإستهلاك يتزايد بمعدل متناقص[1].

المطلب الثالث: أنواع وأهداف الإدخار:

من الضروري التطرق من خلال دراستنا للإدخار إلى مختلف أنواعه وأهم أهدافه والمتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول: أنواع الإدخار:

يتم التمييز بين صنفين أساسيين هما: الإدخار الآتي من المصادر الداخلية، والإدخار المجمع من المصادر الخارجية، وعليه سوف نتبع هذا التقسيم التقليدي للإدخار لتوضيح مختلف مصادره المتنوعة:

1 -***الإدخار المحلي:*** من المهم جدا أن يحوز الإقتصاد على مصادر ذاتية أي محلية لتمويل التنمية، وهذا بالنظر إلى سلبيات ومخاطر الإعتماد المتزايد على التمويل الخارجي من جهة، ولكي تكون التنمية المحققة نابعة عن تظافر جهود جميع القطاعات الإقتصادية من جهة أخرى.

يمكن تقسيم الإدخار المحلي أو الداخلي إلى إدخار محلي خاص، وإدخار محلي عام (حكومي)، حيث ينشأ هذا الأخير أساسا من الإدخار الموازني، بينما يضم الإدخار الخاص مصدرين هما: إدخار العائلات وإدخار قطاع الأعمال، بحيث سوف نتطرق إليهم وعلى النطاق الواسع في المبحث الثاني[2].

2 -***الإدخار الأجنبي:*** ينصرف مفهوم الإدخار الأجنبي إلى الموارد الأجنبية التي تستقدمها الدول من الخارج لإستكمال عدم كفاية الإدخار المحلي لتمويل برامج الإستثمار اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة، ويتخذ هذا التمويل أشكالا مختلفة يتنوع تصنيفها حسب صفة المقرضين (جهة عامة أو خاصة)، وكذلك حسب آجال الإستحقاق، ودرجة الإلتزام إتجاه الدائنين (قرض أم مساعدات أم هبات)، وفيما يلي سوف نميز بين صنفين من الإدخار الخارجي: من جهة رسمية وأخرى خاصة، كما يلي:

أ. إدخارات أجنبية من جهة رسمية: وتشمل كل من الإعانات والمساعدات والقروض الميسرة التي تمنحها "دول أخرى" ومنظمات دولية.

- **المنح والهبات:** تتمثل في تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية والتي لا يترتب عنها أي إلتزام بالوفاء للجهة المانحة، فهي مكسب كامل للبلدان المتلقية لأنها لا تندرج ضمن القروض الواجبة السداد في إطار المديونية الخارجية. والحكومات قد تقدم منحا عادة من خلال مؤسسات إنمائية خاصة أو منظمات أو وكالات دولية، ولكن ما يعاب على هذه المنح هو الطريقة التي توزع بها، فنادرا ما تتبع

[1] – دحو محمد،2017–2019 ، ص20.

[2] – بودربالة فازية،2015–2016،إشكالية تحويل الإدخار إلى إستثمار في الإقتصاديات الربعية، حالة الجزائر 2000–2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص29.

المساعدات الحاجات الفعلية للبلدان الفقيرة، ويغلب عليها بالدرجة الأولى الإعتبارات السياسية والعسكرية والإقتصادية[1].

- **الإعانات:** تكون الإعانات على شكل قروض ميسرة أو سهلة واجبة السداد بمعدلات فائدة لكنها تقل عن المعدلات العادية، وتتضمن على فترة سماح أو إعفاء معتبرة، أما فترة السداد فهي طويلة، ومنه فإن شروط القروض الميسرة هي من نوع خاص وغالبا ما تطفو الإعتبارات السياسية في المقام الأول ثم الإنسانية، لتقديم هذا الشكل من الإعانات، فعنوانها البارز هو الكوارث الطبيعية والآفات الإجتماعية لدى الشعوب الفقيرة، وتندرج هذه الإعانات ضمن مهام الهيئات الدولية والإقليمية والهيئات ذات الطابع الخاص، كالإعانات التي تمنحها منظمة الأوبك للدول النامية، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العدل الدولية والمنظمة العالمية للأغذية والزراعة (FAO)، والتي تنفذ العديد من مشاريع المساعدات الفنية ذات الصلة بالصحة والغذاء والعمل وغيرها...ويمكن التمييز هنا بين الإعانات الثنائية أي التي تمنحها دولة مباشرة إلى دولة أخرى، وبين الإعانات متعددة الأطراف، أين تنتقل الأموال من الدولة المانحة نحو الهيئات الدولية التي تقوم هي بدورها بإقراضها للدول المحتاجة، أما من ناحية شكل الإعانة يمكن أن نميز بين: الإعانات التقنية التي يتم من خلالها وضع أشخاص أكفاء لدعم الخبرة الوطنية، بينما الإعانات المالية فتتمثل في إقراض الأموال لتنفيذ مشاريع وبرامج معينة، وكذلك الإعانات السلعية من خلال تحويل سلع معينة مثل السلع الغذائية أو الوقود...إلى البلدان المعينة[2].

ب. إدخارات أجنبية خاصة: ويضم هذا النوع من الإدخار الخارجي كل من القروض الأجنبية والتمويل الرأسمالي الذي يوصف على أنه إستثمار أجنبي مباشر، عندما يقوم المستثمرون الأجانب بإمتلاك حصص مباشرة في رأس مال الشركات، أما إذا أقبل المستثمرون الأجانب على إقتناء أصول مالية عن طريق الأسواق المالية فيسمى بإستثمار المحفظة[3].

- **القروض الخارجية:** وهي الأموال التي تقرضها مصادر الإقراض الأجنبي المتعددة بناءا على مجموعة من القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق مع التعهد بردها وبدفع فائدة عليها وفق شروط متفق عليها، ولهذه القروض أهمية بالغة في تدعيم برامج وخطط التنمية الإقتصادية ورفع مستوى معيشة السكان، فهي تعتبر القوة الشرائية بالعملات الأجنبية ولها أهمية كبيرة عندها، وخصوصا في حالة عجز ميزان المدفوعات أو في حالة معاناتها من النقص في إحتياطاتها من العملة[4].

---

[1]- بودربالة فازية،2015-2016،ص 34.

[2]- بودربالة فازية،2015-2016،ص35.

[3]- فايزة بودربالة،2015-2016 ، ص36.

[4]- جنيدي روضة، عثماني حياة، 2018-2019 ،أثر القروض الخارجية على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر و تونس للفترة 1990-2017، مقال منشور في مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة، المجلد 05،العدد02، جامعة الوادي،الجزائر، ص176.

فالقروض الأجنبية هي عبارة عن مصدر التمويل [1] وعن رؤوس الأموال التي يحصل عليها البلد من مختلف جهات الإقراض الدولية (حكومية أو خاصة)، و يتميز هذا الشكل من الإدخار الأجنبي في أن ملكية الأصول التي يمولها تظل وطنية، وفي المقابل يستوجب خدمات الدين من فوائد وأقساط القرض[2].

- **الإستثمارات الأجنبية المباشرة:** تعرف الإستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها التواجد في بلد ما، حيث تستعمل أصولها في بلدان أخرى مع نية تسييرها [3]، فهي تشمل كافة المشروعات التي يقوم بشأنها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها، حيث تتميز الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر طويلة الأجل بإستقرار كبير، وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنلوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة[4].

الفرع الثاني: أهداف الإدخار:

وتتمثل في النقاط التالية:

- تحقيق المزيد من الإنماء في مختلف مجالات التنمية، حيث يختلف عن الإستثمار الجديد ويؤدي إلى الإستقرار والإنتعاش الإقتصادي.
- تحقيق أرباح وعائدات تنمي الإقتصاد الوطني لأن الأموال المدخرة موجهة إلى الإستثمار.
- الحد من إرتفاع الأسعار، أي محاربة التضخم والزيادة من عرض السلع والخدمات.
- خلق تنمية إجتماعية كامتصاص البطالة وتحسين مستوى الخدمات لأن الإدخار موجه إلى الإستثمار.
- الحد من إرتفاع الأسعار، أي محاربة التضخم والزيادة من عرض السلع والخدمات.
- خلق تنمية إجتماعية كإمتصاص البطالة وتحسين مستوى الخدمات لأن الإدخار موجه إلى الإستثمار.
- الحد من الإستهلاك الترفي، وهذا يحقق إستقرارا إجتماعيا من خلال مواجهة المشكلات المستقبلية[5].

---

[1]- قبس حسن عواد البدراني، 2008-2009،الإقتراض العام الخارجي و شروط مؤسسات التمويل الدولية، مقال منشور في مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 11، العدد 04، جامعة الموصل، العراق، ص13.

[2]- فايزة بودربالة، 2015-2016، ، ص36، 37.

[3]- شيلق رابح، 2016-2017، واقع الإستثمار المباشر في الجزائر و دوره في ترقية الصادرات خارج المحروقات، مقال منشور في مجلة تنوير،المجلد01، العدد 02 ، جامعة الجلفة ،الجزائر، ص136.

[4]- صياد شهيناز، 2012-2013،الإستثمارات الأجنبية و دورها في النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد ، جامعة وهران ، الجزائر، ص11، 12.

[5]- توهان محمد ساهو السامرائي، قراءة في الأزمة، المفهوم العام و الأسباب، و الأثر على النشاطات و المتغيرات الإقتصادية الكمية،(دون ناشر، دون طبعة) ، ص311 ، 332

المبحث الثاني: الأسس النظرية للإدخار المحلي

يعتبر الإدخار المحلي من العناصر المحفزة للنمو الإقتصادي، بإعتباره وسيلة فعالة لتوفير مصادر رأس المال التي تؤدي دورا حاسما في خلق الإستثمار والإنتاج والتوظيف، والتي تقضي إلى تعزيز النمو الإقتصادي.

المطلب الأول: تعريف الإدخار المحلي و أهميته:

الفرع الأول: تعريف الإدخار المحلي:

للإدخار المحلي عدة تعاريف نذكر منها:

-الإدخار المحلي هو: الإدخار الناتج عن زيادة الدخول المحققة لمختلف أطراف النشاط الإقتصادي في الدولة عن إجمالي الإستهلاك خلال نفس الفترة، أي أن الإدخار المحلي يمثل جميع المدخرات التي تحققت داخل الدولة سواء المدخرات الإحتياطية لدى البنوك وصناديق التوفير وشركات التأمين، أو المدخرات الإجبارية التي تحققت في قطاع الأعمال من الأرباح غير الموزعة ومخصصات الإستهلاك، وكذلك المدخرات لدى صناديق التأمينات والمعاشات والإدخار الحكومي بمعنى:[1]

الإدخار المحلي= قيمة الدخل المحلي – قيمة الإستهلاك الكلي

-الإدخار المحلي هو: مجموع مدخرات الدولة داخل حدودها، فهي تعبر عن مجموع مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الدولة والمؤسسات والشركات التابعة لها[2].

الفرع الثاني: أهمية الإدخار المحلي:

يمكن للفرد أو الأسرة إستخدام المدخرات أو جزء منها في:

-النفقات الطارئة وغير المتوقعة، وهو الأمر الذي يحتاج بطبيعة الحال إلى نفقات إستثنائية بعجز الدخل المنتظم الجاري على تدبيرها أو تحملها مما يستدعي بالفرد إلى الإنفاق من هذه المدخرات.
-تأمين المستقبل.
-تحسين مستوى معيشة الفرد أو الأسرة في المستقبل، حيث يمكن في هذه الحالة إستثمار المدخرات في مشروع معين يدر دخلا إضافيا إلى الدخل الذي يحصل عليه الفرد من وظيفته أو مهنته الإعتيادية، وهو ما من شأنه الرفع من مستوى معيشته ومعيشة الأسرة.

[1]- سلامي احمد،2011-2012، أهم مؤشرات كفاءة الإدخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، مقال منشور في مجلة الباحث، المجلد 11،العدد11، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص35.

[2]- خلادي نور اليقين ايمان،2011-2012، دور الإدخار العائلي في تمويل التنمية الإقتصادية حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر، ص64

-إشباع بعض الحاجات التي يعتبرها الفرد ضرورية ولكن ليس بوسع دخله الحالي إشباعها[1].

وبالنسبة للمجتمع يمكن القول أن عملية التنمية الشاملة تتطلب العديد من العوامل لتحقيقها والوصول بالإقتصاد لمرحلة النمو، ويعد معدل الإدخار كواحد من أهم تلك العوامل مع التأكيد على ضرورة مشاركة وتعاون عوامل أخرى منها: الأيدي العاملة الفنية والمهارات الإدارية والتنظيمية والموارد الطبيعية ذات النوعية الجيدة، والمستوى الفني "التكنولوجي" المناسب والمناخ السياسي والإجتماعي المواتي إلى جانب البيئة المواتية على المستوى الدولي[2].

كما أن للإدخار أهمية بالنسبة للدولة يمكن إبرازها في النقاط التالية:

-توفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية من دون اضطرار الدولة إلى اللجوء لزيادة الضرائب ولوسائل التمويل التوسعية التي تؤدي إلى زيادة حدة التضخم الذي يصاحبه عادة الإنفاق على برامج التنمية، والذي تنعكس آثاره في الإرتفاع المضطرد للأسعار.

- الحد من الضغوط التضخمية التي تصاحب الإنفاق على خطط التنمية، وذلك بإمتصاص الزيادة في الدخول المترتبة على الزيادة في الإنفاق في تكوين مدخرات جديدة.

-الحد من الإنفاق الإستهلاكي للأفراد بما يسمح بتوجيه المزيد من السلع للتصدير، والذي يساعد الدولة في الحصول على النقد الأجنبي اللازم لمشروعات التنمية، وتحقيق المزيد من الإستثمار الذي يعود على جميع أفراد المجتمع بالنفع العام من جهة، وتقليص الطلب على السلع المستوردة من جهة ثانية.

-خفض النفقات التي تواجهها الدولة في توفير المزيد من السلع الإستهلاكية، نتيجة زيادة الطلب عليها، لزيادة مداخيل الأفراد وزيادة إتفاقهم، ويساعد خفض النفقات على توجيه دخل الفرد المحقق إلى إنتاج المزيد من السلع والخدمات بدلا من إستيرادها[3].

---

[1]- ميدون الياس،2019-2020 ، ص 87.

[2]- بلول بن سعدة، 2019-2020، دراسة بين الإدخار و بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، مقال منشور في مجلة إدارة الأعمال و دراسات إقتصادية،المجلد 06 ،العدد 01 ، ، جامعة المدية ، الجزائر ، ص 170.

[3]- دحو محمد ،2019-2020، إنعكاسات تطوير الصرفة الإسلامية على تعبئة الإدخار المحلي، دراسة حالة الجزائر، إطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد دراية ،أدرار، الجزائر، ص 8.

المطلب الثاني: أنواع الإدخار المحلي:

تنقسم أنواع الإدخار المحلي إلى ثلاثة أقسام أساسية هي:

الفرع الأول: إدخار القطاع العائلي: يعتبر الإدخار العائلي ذلك الجزء من الدخل المتاح الذي لم يتم التصرف فيه[1]، أي الذي لا ينفق على السلع الإستهلاكية والخدمة ولا يخصص للإكتناز [2]، أي هو ما تبقى من "الدخل المتاح" مطروحا منه الضرائب.

مدخرات القطاع العائلي= الدخل المتاح للإنفاق العائلي – الإستلاك العائلي[3].

كما تعتبر هذه المدخرات من أهم مصادر الإدخار في الدول النامية، وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة، كما يمثل هذا الإدخار نسبة هامة من الإدخار المحلي والمتكون مما يلي:[4]

- المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات.
- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد التي يحتفظون بها في صورة نقود أو كأصول أخرى كالحلي والمجوهرات أو الودائع الإدخارية لدى صناديق التوفير والإحتياط والبنوك التجارية.
- الإستثمار المباشر، والمتمثل في إقتناء الأراضي والمزارع والمساكن، حيث يصاحب الإستثمار الإدخار.

و بهذا يمكن للإدخار العائلي أن يأخذ عدة صور، فقد يكون بسيطا كحيازة الأفراد على الأراضي أو ثروة حيوانية مثلا، وكما يمكن أيضا أن يكون في صورة عملات أجنبية ومعادن نفيسة، وقد يأخذ شكلا متطورا كالتعامل مع المؤسسات المالية كشراء الأسهم والسندات أو شهادات التأمين على الحياة أو إيداع الأموال في الجهاز المصرفي وشركات توظيف الأموال[5].

الفرع الثاني: إدخار قطاع الأعمال: فيمثل إدخار المؤسسات (قطاع الأعمال الخاص والعمومي) في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات المنتجة والتجارية وذات الطابع الخدمي من أرباحها في زيادة إستثمارها [6]،

---

[1]– زيتوني عمار، 2006–2007، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، دراسة حالة الجزائر 1970–2004، أطروحةمقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص23.

[2]– عبد الواحد غردة،2009–2010، عوامل زيادة الإدخار في الإسلام و أثرها على تفعيل دور المصارف الإسلامية في تحقيق الإستقلال الإقتصادي، مقال منشور في مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية،المجلد03، العدد01، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، الجزائر، ص414.

[3]– بلول بن سعدة، 2019–2020، ص11.

[4]– جنيدي مراد2005–2006، ص25.

[5]– مشير الوردي، 2005–2006، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الإقتصادية في الدول النامية، دراسة قياسية إقتصادية لحالة الجزائر في فترة 1970–2003، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، الجزائر،الجزائر، ص113.

[6]– شطيبي حنان،2017–2018، محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص78.

وتتوقف مدخرات قطاع الأعمال سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة على أهمية هذا القطاع في النشاط الإقتصادي، فكلما تزايدت أهميته زادت مدخراته والعكس صحيح، وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما:

أ -***إدخارات قطاع الأعمال الخاص:*** تتمثل مدخرات هذا القطاع في الأرباح غير الموزعة التي تحجزها الشركات المساهمة دون غيرها من الشركات الأخرى [1]. فكلما كانت هذه الأرباح كلما زادت الإدخارات، مما له الأثر على التنمية الإقتصادية، من خلال تأثيرها على العرض والمتمثل في قدرة هذه الشركات على توسيع إستثماراتها وزيادة طاقتها الإنتاجية، وتأثيرها أيضا على الطلب، والمتمثل في زيادتها للقدرة الشرائية للعاملين بها واستيعابها المتواصل لليد العاملة، مما يخلف دخولا إضافية[2].

ب -***إدخارات قطاع الأعمال العام:*** تؤول مباشرة للحكومة أي أن أرباح المشروعات المملوكة تعود لها، وعليه فإن مدخرات هذا القطاع يمكن أن تزداد عن طريق مكافحة الإسراف والضياع الإقتصادي والعمل على رفع الإنتاجية وعلى العكس، إذا إرتفعت تكاليف الإنتاج بسبب إنخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية أو تقادم الآلات أو تدهور مستوى الإدارة أو غير ذلك. فالنتيجة تكون إنكماش الأرباح لا محالة وربما نشوب بعض الخسائر.[3]

الفرع الثالث: الإدخار الحكومي: يعتبر الإدخار الحكومي في الجزائر من بين المصادر المهمة التي لعبت دورا بارزا في تمويل التنمية، حيث ساهم بقسط كبير في تغطية الإستثمارات الوطنية رغم ضخامتها [4]. ويتحقق هذا القطاع بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائضا إتجه إلى تمويل الإستثمارات وتسديد ما عليها من أقساط الديون في حالة مديونية الحكومة، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية، أي في حالة وجود عجز، فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى، أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها وعلى ترشيد نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى مجالات الإستثمار والتنمية المستهدفة.[5]

إن مجمل الإيرادات النهائية للإدارات، الجماعات المحلية والضمان الإجتماعي تشكل دخل الدولة، ويتشكل هذا الأخير من الضرائب والرسوم، الإشتراكات والإقتطاعات الإجبارية، وهو يأخذ ثلاثة

---

[1]- عبد اللطيف مصطفى، 2007-2008، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين إقتصاديات الأسواق المالية دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،الجزائر، ص 81.

[2]- غردة عبد الواحد2009-2010 ، ص142.

[3]-جمعون نوال ،2004-2005 ،دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، ص41، 42.

[4]- عدوان رشيد، مولحسان آيات الله ، 2012-2013 ، تطور الإدخار الحكومي في الجزائر، مقال منشور في مجلة الإقتصاد الصناعي،المجلد 01 ،العدد01، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،الجزائر، ص27.

[5]خلادي نور اليقين ايمان،2011-2012، ، ص40.

إتجاهات رئيسية، يمثل الجزء الأول دخل الأعوان الإقتصاديين الآخرين في شكل مرتبات وأجور الموظفين، ويوجه الجزء الثاني نحو نفقات للإدارات، أما الباقي يمثل الإدخار الإجمالي للدولة، والذي يخصص بدوره لتمويل الإستثمارات الإنتاجية والنفقات العمومية الأخرى.

إن العوامل التي تحكم الإدخار الحكومي المتمثل في الفائض هي نفسها التي تحدد كلا من الإيرادات الجارية من جهة والنفقات الجارية من جهة أخرى، حيث تتمثل أهم الإيرادات الحكومية في حصيلة الضرائب التي تعد شكلا من أشكال الإدخار الإجباري، وتمثل إقتطاعا نهائيا من دخول الأفراد والمؤسسات من جانب الدولة، أما المصاريف العمومية الجارية فتكون إما على شكل نفقات عامة أو على شكل نفقات تحويلية.[1]

المبحث الثالث: العوامل المحددة للإدخار المحلي

سنتناول في هذا المبحث عن المحددات الأساسية للإدخار المحلي، ففي المطلب الأول سنتطرق إلى المحددات الإقتصادية، والمطلب الثاني إلى المحددات غير الإقتصادية الإدخار.

المطلب الأول: المحددات الإقتصادية:

من بين المحددات الإقتصادية للإدخار المحلي نجد الكثير منها ما يلي:

الفرع الأول: الدخل: إن الدخل من أهم المقاييس المستخدمة في قياس النشاط الإقتصادي للدولة، ومن خلاله يتم معرفة مدى نمو الإقتصاد الوطني [2]، حيث يعتبر الدخل المحدد الرئيسي للإدخار، وتوحي العلاقة الإقتصادية بين الإدخار والإستهلاك، تابع بدرجة كبيرة لمستوى الدخل والتغيرات التي تطرأ عليه، كما يؤكد الفكر الكينزي الذي ظهر في الثلاثينات من القرن الماضي، من خلال تحليله ودراسته لدالة الإستهلاك ودالة الإدخار، أما التقليديون فقد أولو سعر الفائدة الأهمية الكبرى كمتغير مستقل ومحدد للإدخار، وفيما يلي سوف نتناول النظريات الأساسية (الدخل النسبي، الدخل الدائم، ونظرية دورة الحياة) والتي تناولت الدخل كمحدد للإدخار[3].

أ. نظرية الدخل النسبي:

ظهرت هذه النظرية على يد الإقتصادي الأمريكي " جيمس ديزومبري "، حيث تفترض هذه النظرية أن الإدخار لا يتوقف على الدخل المطلق، بل على الوضع النسبي للعائلة في المجتمع، حيث دعم هذا

[1]- عبيدة عنتر،2014-2015، ص9.

[2]- بريشي عبد الكريم،2013-2014 ،دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر، ص 133.

[3]- دحو محمد ،2019-2020، ص20.

الإفتراض بالتأكيد على العامل النفسي، مبينا أن هناك إتجاها قويا لدى الأفراد نحو التقليد وتحقيق مستوى معيشي أعلى[1].

وفي صياغة نظرية الدخل النسبي رياضيا، إقترح ديزومبري أن الإستهلاك الكلي هو دالة تابعة للدخل الجاري (Y)، والأعلى دخل سابق (Y') أي:

$$C=F\ (Y\ ,\ Y'\ )$$

$$C=F(1-a_0)Y - a_1\ Y^2/Y'$$

وهو ما يعني أن صياغة دالة الإدخار تكون ما يلي:

$$S= a_0Y + a_1\ Y^2/Y'$$

حيث:

S: الإدخار

Y: الدخل الجاري المتاح

Y': أعلى مستوى دخل سابق

و منه يمكن إستنتاج:

الميل المتوسط للإدخار: $S/Y= a_0 + a_1\ y^2/Y'$

الميل الحدي للإدخار: $aS/ay = a_0 + 2a_1.y/y'$

و من خلال العلاقات أعلاه بأن الميل المتوسط للإدخار يرتفع كلما إرتفعت نسبة الدخل الجاري إلى أعلى دخل سابق.

و في الأخير يشار إلى أنه في نظرية الدخل النسبي يمكن كتابة دالة الإستهلاك لمستهلك واحد i كالتالي:

$$C_i=a_0y_i + a_1(\bar{Y} - Y_i)$$

$\bar{Y}$: الدخل المتوسط

$\bar{Y} - Y_i$: الدخل النسبي للإستهلاك i [2].

[1]–دحو محمد،2019–2020 ، ص 23.

[2]– خالدية بالعجين ، 2017– 2018، قياس و تحليل محددات الإدخار لدى العائلات في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران ، الجزائر، ص 48، 49.

ب. نظرية الدخل الدائم:

يرى فريدمان أن الدخل الدائم هو الدخل الذي يتوقع الأفراد الحصول عليه خلال العديد من السنين، والدخل العابر الذي يتكون من أي إضافة أو نقصان غير متوقعين في الدخل الدائم.

وتقوم نظرية الدخل الدائم على فكرتين أساسيتين هما:

-تقسيم الدخل إلى دخل دائم ودخل مؤقت، فالدخل الدائم يعتبر كمؤشر أساسي لشرح الإنفاق الإستهلاكي، حيث يتمثل في الباقي من الإدخار، أما الدخل المؤقت الذي يتصف بالعشوائية حسب فريدمان، فجزء منه للإستهلاك وغالبا ما يكون ذلك على شكل سلع دائمة، ويدخر الجزء الباقي منه.

-وجود عادات إستهلاكية من الصعب التخلي عنها بين فترتين متقاربتين، لأن الإستهلاك الفترة الحالية مرتبط إلى حد ما بالإستهلاك الفترة الماضية[1].

وعلى ذلك يمكن إشتقاق المعادلة التالية:

$$Y_p = Y_{t-1} + ø(Y_t - Y_{t-1}) \ldots\ldots\ldots 1$$

حيث:

Y_p: الدخل الدائم

Y_{t-1}: الدخل السابق

Y_t: الدخل الحالي

ø: نسبة التغير الملاحظ للدخل الحالي بالنسبة للدخل السابق.

ووفقا لنظرية الدخل الدائم توضح حجم الإستهلاك الدائم أنه دالة طردية في حجم الدخل الدائم أنه دالة طردية في حجم الدخل الدائم وفق المعادلة:

$$C = cY_p \ldots\ldots\ldots 2$$

حيث:

C: حجم الإستهلاك الدائم

c: الميل للإستهلاك للدخل الدائم

Y_p : الدخل الدائم.

[1]- عبيد عنتر، 2014-2015، ص24.

إفترض فريدمان أن الإستهلاك الكلي يتكون من: إستهلاك دائم وإستهلاك طارئ [1]، ومن خلال ذلك يمكن إشتقاق دالة الإدخار كما يلي:

$$S= (1+K)Y_p + K_1Y_t$$

حيث:

K_1Y_t: الإدخار الطارئ.

وحسب هذه النظرية فإن الأفراد يعتمدون في إستهلاكهم على الدخل الذي يعتبرونه عادي ودائم[2].

أ. **نظرية دورة الحياة:**

أشارت هذه النظرية إلى علاقة الإدخار بالتركيبة العمرية للسكان في مجتمع ما (النمو الديموغرافي) [3]، إن الإختلافات في العمر والنمو يؤثران على معدلات الإدخار والإستهلاك، فإذا لم يكن هناك نموا في السكان ولا زيادة في الإنتاجية، فإن هناك إدخار، لأن ما سيتم إدخاره من قبل السكان النشطاء سيكون مساوي تماما مع ما يستهلكه المتقاعدون بعد أن إدخروا بنفس طريقة السكان النشطاء الحاليين، وبالتالي هناك تأثير سلبي على الإدخار من زاوية السكان المسنين من إجمالي عدد السكان، والإفتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية هي:

-إفتراض أن دخل الفرد ثابت خلال فترة النشاط، ثم يصبح معدوما عند بداية التقاعد.
-إفتراض أن المستهلكين مستقلين وأنانيين لا يرغبون بترك الميراث.
-عدم وجود سعر فائدة المدخرات.

ووفقا لهذه النظرية، فإن العائلات في إستهلاكها لا تعتمد على مدخولاتها الجارية فقط، بل تأخذ بعين إعتبارها أيضا أمورا أخرى، وتقودنا هذه النظرية إلى صياغة دالة الإستهلاك كما يلي:

$$C=a.w/p + cY_d.....1$$

حيث:

a: الميل الحدي لإستهلاك الثروة الحقيقية w/p

c: الميل الحدي للإستهلاك من الدخل المتاح Y_d

[1]- اوكيل حميدة ، محاضرات الإقتصاد الكلي في العلوم الإقتصادية ، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج ،البويرة، الجزائر، ص 106، 107.
[2]- دحو محمد،2019-2020 ، ص25.
[3]- دحو محمد،2019-2020 ، ص26.

p : مستوى الأسعار.

ومنه حسب العلاقة 1 يمكن إستخلاص دالة الإدخار فتكون:

$$S= (1-a)w/p + (1-c)Y_d$$

حيث: (1-a) و(1-c) يمثلان الميلان الحديان لإدخار الثروة الحقيقية والدخل المتاح على التوالي[1].

الفرع الثاني: معدل النمو:

ويعتمد هذا العامل على وجود إرتباط قوي من معدل الإدخار ومعدل النمو الناتج المحلي الخام كيف لا والإدخار المحلي جزء من هذا الأخير[2].

الفرع الثالث: سعر الفائدة:

وهي مقدار ما يدفع مقابل إستخدام الأصول المالية المختلفة عن كل وحدة زمنية [3]، أي ذلك السعر الذي يدفعه المقترض لقاء إستخدامه الأموال المقترضة لمدة زمنية معينة متفق عليها[4].

وعلى نقيض الطرح الكلاسيكي الذي يرى بأن هناك علاقة موجبة بين أسعار الفائدة والودائع الإدخارية، فكلما إرتفعت معدلات الفائدة على الإيداع تزيد الودائع الإدخارية وكل أشكال الإدخار المحلي[5].

ويرى فريق آخر أن إنخفاض معدل الفائدة يؤثر سلبا على الإدخار، إذ يثبط من عزيمة أصحاب الدخول في تأجيل إستهلاكياتهم وتكوين الإدخار، والأمر لا يتعدى الإحتمال، لأن سلوك أصحاب الدخول والمستثمرين لا يتعلق فقط بمعدل الفائدة بل يخضع لمؤشرات أخرى مختلفة، وقد تكون متضاربة التأثير في الإدخار[6].

---

[1]- سلامي احمد،2014-2015،الإدخار في الإقتصاد الجزائري و أثره في التنمية الإقتصادية، نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، الجزائر، ص62، 63.

[2]- جاب الله مصطفى ، 2014-2015، ص 12.

[3]- بوالكور نور الدين ،2019-2020، محددات الإدخار العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 في إطار نموذج ARDL، مقال منشور في مجلة البلقاء للبحوث و الدراسات، المجلد 23، العدد 01، جامعة 20 أوت ،سكيكدة، الجزائر، ص10.

[4]- نمارق قاسم حسين،2016-2017 ، قياس العلاقة بين سعر الفائدة و بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر و اليابان، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة كربلاء،العراق، ص 9.

[5]- جاب الله مصطفى ،2014-2015 ، ص 13، 14.

[6]- نزهان محمد ساهو السامرائي ، ص 340.

الفرع الرابع: معدل التضخم:

يعرف التضخم بأنه الإرتفاع المستمر لمستوى الأسعار العام، أو بعبارة مكافئة الإنخفاض المستمر في قيمة النقود، ويعبر إحصائيا عن التضخم بأنه معدل الزيادة في الأسعار خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون شهر أو سنة[1].

والتضخم يعاني منه الإقتصاد ولكن تستطيع الحكومة التدخل وتحديد الأسعار كي تمنع القوى التضخمية من تحقيق إرتفاع في الأسعار[2].

يعتبر التضخم من العوامل المؤثرة على الإدخار، ويعود السبب وراء ذلك إلى الإرتفاع في المستوى العام للأسعار، ويعني ذلك إنخفاض القوة الشرائية [3] للدخول وما يترتب عنها من إنخفاض في الإستهلاك والإدخار، حيث أن إرتفاع الأسعار يؤدي إلى عدم وجود فائض من الدخل يمكن إدخاره بل ويؤدي إلى سحب جزء من المدخرات السابقة. ولهذا يعتبر التضخم عاملا سلبيا في تأثيره على الإدخار المحلي[4].

فالعلاقة بين معدلات الإدخار المحلي ومعدلات التضخم هي علاقة عكسية[5].

الفرع الخامس: الثروة:

يقصد بالثروة الأصول العينية والمالية أي العنصر البشري كجزء من الثروة حسب تعريف فريدمان، وقد أشار إلى أهمية هذا المتغير في التأثير على سلوك المتغيرات الإقتصادية مثل الطلب على النقود، والإستهلاك والإدخار. حيث هذه الأصول تولد دخولا، وهذه الدخول تؤثر على الإدخار والإستهلاك[6].

الفرع السادس: النظام المالي:

إذا إعتمدت الدولة إلى زيادة الضرائب على الدخول إنخفض حجم مدخرات الأفراد، وعلى العكس إذا عمدت الدولة إلى تخفيض الضرائب يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة على الإدخار[1].

---

[1]- عبورة حسام الدين، 2008-2009، سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستوردة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بوعلي ،الشلف، الجزائر، ص 3.

[2]- بن البار أحمد ، بن سيلت أحمد 2016-2017 ،أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014،مقال منشور في مجلة الإقتصاد و المالية،المجلد02،العدد01، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة، الجزائر، ص2،3.

[3]- علاوي كمال، الفتلاوي كاظم ، ، لطيف حسن كاظم الزبيدي، الطبعة الأولى 2013، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ص275.

[4]- عياد السعدي، منال العرباوي، 2017-2018، محددات السلوك الإدخاري في الجزائر و العوامل المؤثرة فيه، دراسة قياسية للفترة 1990-2016، مقال منشور في مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية ، المجلد، 01، العدد01،جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ص329.

[5]- دحو محمد ،2019-2020، ص33.

[6]- ربري محمد أميني،2013-2014،العوامل المؤثرة على الإدخار العائلي في الجزائر، مقال منشور في مجلة الإقتصاد الجديد،المجلد 10، العدد01، جامعة الشلف، الجزائر، ص207.

الفرع السابع: محددات الإدخار من خلال السوق المالية والنقدية:

تلعب أسواق الأوراق المالية والنقدية دورا هاما في جذب المدخرات المحلية والأجنبية بشكل مباشر إلى الإستثمار في مختلف القطاعات النوعية للإقتصاد، وذلك بإمتصاص أكبر جزء من المدخرات وضخها نحو من هم بحاجة إليها، مما يساهم في نمو النشاط الإقتصادي بما يؤدي إلى زيادة في الناتج القومي، وبالتالي زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، وذلك بطرح أدوات قصيرة وطويلة المدى، حسب طبيعة الحاجة إلى التمويل، وحسب السوق التي تطرح فيها هذه الأدوات السوق المالية أو السوق النقدية[2].

الأدوات المالية

1.1. **الأدوات المالية التقليدية:** وتتمثل في الأسهم والسندات.

أ – **الأسهم:** تعتبر الأسهم إحدى طرق التمويل الأساسية التي تلجأ إليها الدول المتقدمة، ولقد أدى وجود شركات المساهمة بما يستتبعه من تقسيم رأسمالها إلى حصص صغيرة متساوية القيمة قابلة للتداول[3].

ب – **السندات:** السند من الأوراق المالية التي تصدرها الشركات والمصارف والحكومات وفروعها، وهو صك قابل للتداول، يمثل قرضا يعقد بواسطة الإكتتاب العام، ويعتبر حامل سند الشركة دائنا للشركة، ولا يعد شريكا فيها، وتعطي هذه السندات مالكيها الحق في الحصول على دخل محدد[4].

2.1. **الأدوات المالية الحديثة:** وتتمثل في المشتقات المالية التي تعتبر أهم أدوات التعامل الحديثة في الأسواق المالية العالمية، وهذه المشتقات هي:

أ. **عقود الخيار:** عقود الخيار هي عقود يحق بموجبها تنفيذ أو عدم تنفيذ عملية ما –بيعا أو شراءا– لقدر معين من أصل معين في تاريخ لاحق، وبسعر يحدد وقت التعاقد، وهناك نوعان أساسيان من عقود الخيار، هما خيار البيع، وخيار الشراء، ويضاف إليهما نوع ثالث يعطي الحق في الشراء والبيع معا[5].

ب. **العقود الآجلة:** وتعرف على أنها العقد الآجل عبارة عن إتفاق بين الطرفين يضمن بموجبه كل منهما تطبيق سعر فائدة محدد في المستقبل على إقتراضه أو على إستثماره بمبلغ معين من المال، وفي

---

[1]– أنور سعيد إبراهيم ، 2017_2018،العلاقة السببية بين معدل الإدخار المحلي و الإستثمار المحلي في الإقتصاد التركي للفترة 1980–2016، مقال منشور في مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة،المجلد06،العدد01، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة الموصل،العراق، ص12.

[2]– دحو محمد، 2019_2020، ص36.

[3]– حريزي رابح ، 2009–2010، سوق الأوراق المالية البورصة و الأدوات المالية محل التداول فيها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص81.

[4]– بن عيسى عبد القادر 2011–2012،أثر إستخدام المشتقات المالية و مساهمتها في إحداث الأزمة المالية العالمية دراسة حالة سوق الكويت الأوراق المالية للفترة الممتدة من جانفي 2006 إلى غاية ديسمبر 2010، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، ص21.

[5]– دحو محمد، 2019–2020، ص36.

العقود الآجلة يقال أن أحد الطرفين يتخذ مركزا طويلا أي إذا إتخذ مركزا طويلا إذا إلتزم بالشراء في تاريخ إستحقاق العقد، والآخر يتخذ مركزا قصيرا إذا إلتزم بالبيع في تاريخ إستحقاق العقد[1].

ج. **العقود المستقبلية:** العقود المستقبلية هي إتفاقيات تعاقدية إما شراء أو بيع عملة أو سلعة أو آداة مالية بسعر وتاريخ محدد في المستقبل، ولكن على خلاف العقود الآجلة يتم تداول العقود المستقبلية في البورصات، ومن أجل جعل التداول ممكنا تحدد البورصة سمات معيارية معينة للعقد، ونظرا لأن طرفي العقد قد لا يعرفان بعضهما البعض بالضرورة فإن البورصة توفر آلية تعطي كلا من الطرفين ضمانا بأن العقد سوف يحترم[2].

د. **المقايضات:** تشكل المقايضات صورة من صور المشتقات المالية، وتسري عقودها على الخيارات وعلى أسعار الفائدة و العملات، ويعرف عقد المقايضة بأنه إتفاق تعاقدي يتم بواسطة وسيط بين طرفين أو أكثر لتبادل الإلتزامات أو الحقوق، ويتعهدان بموجبه إما على مقايضة الدفعات التي تترتب على إلتزامات كان قد قطعها كل منهما للطرف الآخر، وذلك دون الإخلال بإلتزام أي منهما الأصلي إتجاه الطرف الثالث الغير مشمول بالعقد، أو بمقايضة المقبوضات التي تترتب لكل منهما على أصول يمتلكها وذلك إخلال بحق كل منهما لتلك الأصول[3].

أدوات السوق النقدية:

أ. **أذونات الخزينة:** تعتبر أذونات الخزينة آداة دين حكومية، وتصدر بصيغة لحامله ولآجال تتراوح بين 3 شهور إلى 12 شهرا، ويمكن الأذن بخصم أي سعر أقل من القيمة الإسمية، وفي تاريخ الإستحقاق تلتزم الحكومة بدفع القيمة الإسمية المدونة على الأذن[4].

ب. **الكمبيالات أو القبولات المصرفية:** تعد الكمبيالات أو القبولات المصرفية أهم الأدوات القصيرة الأجل التي تستخدم في ميدان تمويل التجارة الخارجية والداخلية، ولهذه الكمبيالات سوق ثاني يتمثل في البنوك التجارية، وبعض بيوت السمسرة[5].

ج. **الأوراق التجارية:** الورقة التجارية آداة من أدوات المديونية قصيرة الأجل تصدرها الشركات المعروفة جيدا أو التي لها سمعة إئتمانية عالية، للحصول على الأموال اللازمة لتغطية إحتياجاتها للأموال قصيرة الأجل دون إستخدام أية ضمانات للحصول على تلك الأموال[6].

---

[1]– سرارمة مريم، 2011–2012، دور المشتقات المالية و تقنية التوريق في أزمة 2008 دراسة تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ،قسنطينة، الجزائر ص 19–20.

[2]– بن عيسى عبد القادر،2011–2012 ، ص63، 64.

[3]– بن سويسي حمزة ،مطبوعة دروس الأسواق المالية الدولية في العلوم الإقتصادية ، جامعة أحمد دارية ،أدرار، الجزائر، ص 18.

[4]– زياد رمضان، شموط مروان، الطبعة 2008، الأسواق المالية، (دون ناشر)، ص55.

[5]– متولي عبد القادر ، الطبعة الأولى 2010، الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير، دار الفكر، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية، ص125.

[6]– عبد النبي أحمد ، الطبعة الأولى 2009، الأسواق المالية الأصول العلمية و التحليل الأساسي، دار زمزم للنشر،عمان ،الأردن، ص 54.

د. **إتفاقية إعادة الشراء:** تتمثل إتفاقيات إعادة الشراء أحد أساليب الإقتراض التي يلجأ إليها التجار المتخصصون في شراء وبيع الأوراق المالية لتمويل مخزون إضافي من أوراق مالية سهلة التسويق، وذلك لليلة واحدة أو أيام قليلة، وبمقتضى هذا الأسلوب يلجأ التاجر إلى أحد السماسرة المتخصصين في تلك الإتفاقيات ليبرم له إتفاقا مع أحد المستثمرين اللذين يبحثون عن فرصة لإقراض أموال فائضة لديهم[1].

المطلب الثاني: المحددات غير الإقتصاية:

هناك محددات غير إقتصادية تؤثر على الإدخار، وذلك لأن الإدخار مرتبط بالسلوك الإنساني، وهذا السلوك تفرضه هذه العوامل بنسبة كبيرة، والمتمثلة في ما يلي:

الفرع الأول: العامل الديني: إن المعتقد الديني له تأثير على السلوك الإدخاري للفرد، فمثلا التحفظات التي يبديها الفرد المدخر حول مشروعية معدل الفائدة من دعمها تؤثر على سلوكه الإدخاري[2].

الفرع الثاني: التوقعات حول المستقبل: تؤثر التوقعات التي تحدث خصوصا في أوقات الأزمات الإقتصادية والحروب في حجم الإدخار، فتوقع الأفراد حدوث نقص في إنتاج سلعة إستهلاكية معينة، مثلا سيؤدي إلى تهافتهم على شرائها بكميات وافرة تكفي لإحتياجاتهم مستقبلا، مما يؤدي إلى نقص المدخرات[3].

الفرع الثالث: العوامل الديموغرافية للمجتمع: من الواضح أن حجم السكان وفئاته العمرية في أي مجتمع له تأثيره على السلوك الإدخاري للفرد، وما يمكن الإشارة إليه أن النمو السكاني يؤثر على العديد من المتغيرات الإقتصادية (عرض العمل، إنتاجية العمل، الناتج المحلي، الإستهلاك، الإدخار...) بما فيها الإدخار.

وهناك إختلاف في الدراسات الإقتصادية حول العلاقة بين النمو السكاني والإدخار، فهناك من يؤيد التأثير الإيجابي للنمو السكاني على الإدخار، وهناك من نادى بالتأثير السلبي، حيث يستدل الفريق الأول بأن تطور الخصائص الإقتصادية والإجتماعية والديموغرافية، وارتفاع مستوى التعليم سوف يؤذي إدراك الجمهور لأهمية الإدخار، مما يحدث تغيرا في النمط الإستهلاكي، أما الفريق الثاني إستدل بأنه كلما زاد عدد أفراد المجتمع في سن الإدخار كلما تزايد الإدخار الكلي، ولقد إستعان الكثير من الإقتصاديين بهذه الفكرة في تفسير سبب إرتفاع مستوى الإدخار العائلي في اليابان مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن المجتمع الياباني يتميز بإنخفاض عدد الأفراد في سن المعاش مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية[4].

[1]- متولي عبد القادر ، الطبعة الأولى 2010، ، ص 128.

[2]- دحو محمد، 2019-2020، ص 34.

[3]- نزهان محمد ساهو السامرائي، ص 335.

[4]- دحو محمد، 2019-2020، ص 34.

الفرع الرابع: العادات و التقاليد الإجتماعية: يتعلق هذا العامل بخصائص كل مجتمع من المجتمعات وعاداته وتقاليده وطقوسه الدينية والوطنية، فهناك مجتمعات تزيد إستهلاكها في بعض المناسبات الدينية أو الوطنية أو العرفية، فهي تدخر خصيصا لها، كما أن أنماط الإستهلاك تختلف من بعضها لآخر[1].

الفرع الخامس: العوامل السياسية : إن العوامل السياسية تنعكس على رغبة أو إتجاه الأفراد على التصرف في المبالغ الفائضة لديهم، فإذا كانت تلك العوامل سلبية فإن أغلب الأفراد سيتجهون إلى الإكتناز كالذهب أو الفضة، وليس الإدخار بمعناه الصحيح[2].

الفرع السادس: العوامل الإجتماعية: تؤثر العوامل الإجتماعية هي الأخرى في قرارات الأفراد كثيرا، وخصوصا في مجتمعاتنا العربية وطبيعة الإستهلاك وحجمه تتأثر بتلك العوامل بنسبة ليست بالقليلة، وبالتالي سيتأثر الإدخار تبعا لذلك[3].

[1]– دحو محمد، 2019–2020،ص35.

[2]– نزهان محمد ساهو السامرائي ، ص136.

[3]–.– نزهان محمد ساهو السامرائي ، ص137

خلاصة الفصل:

تناولت دراسة هذا الفصل ماهية وأهمية الإدخار الذي غير تاريخ الفكر الإقتصادي، حيث رأينا أن الإدخار ظاهرة قديمة لإدراك الإنسان لضرورة الأخذ من وقت الرخاء إلى وقت الشدة، وهو أنواع، نجد الإدخار المحلي والإدخار الاجنبي، حيث يساهم كل من القطاع العائلي والحكومي وقطاع الأعمال في تشكيل المصادر المحلية للإدخار، أما المصدر الأجنبي للإدخار فيتعلق بالإدخار الخاص والإدخار الرسمي. كما تطرقنا إلى مختلف النظريات المفسرة للإدخار، في حين يؤكد كينز في نظريته للدخل المطلق على أن الدخل هو المحدد الأساسي للإدخار. كما تؤكد نظرية دورة الحياة على أهمية السلوك الإدخاري للعائلات بالنظر لما بعد التقاعد. في حين يرى تايلور في نموذجه أن الإدخار العائلي يتحدد بكل من التغير في الدخل والإدخار للفترات السابقة.

كما تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للإدخار المحلي، الذي يمثل من خلال البحث ضرورة إقتصادية لابد منها لدفع عجلة النمو والتقدم، فهو ظاهرة إقتصادية أصبحت تحظى بأهمية كبرى لدى العلماء والباحثين في المجال الإقتصادي لمساهمته في تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية والإستقرار للفرد والمجتمع ككل، كما أشرنا إلى أهم العوامل المؤشرة على الإدخار المحلي والمتمثلة في المحددات الإقتصادية والمحددات غير الإقتصادية.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لواقع و تطور الإدخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

تمهيد

يعتبر الإدخار المحلي من أهم الموضوعات الإقتصادية التي لقيت تركيزا كبيرا في التحليل و الدراسات الإقتصادية نظرا لما يمثله هذا المتغير من أهمية على المستوى الوطني، حيث يعد ركيزة من ركائز التنمية الإقتصادية.

فإن تعزيز وتنمية الإدخار المحلي في الجزائر يعتبر أمرا ضروريا، وذلك تماشيا مع سعي الحكومة الجزائرية إلى تنفيذ برامج إقتصادية وإصلاحات شاملة عرفتها السياسات الإقتصادية منذ سنوات التسعينات سعيا منها إلى تسريع عجلة النمو والتنمية نظرا لدوره الأساسي في تمويل برامج التنمية المحلية من أجل رفع المستويات المعيشية المنخفضة والحد من معدلات البطالة.

بناءا على ما سبق سوف نحاول في هذا الفصل القيام بدراسة تطور الإدخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، وكذا التطورات التي طرأت في أنواعه، لننتقل بعد ذلك إلى معرفة الأهمية الإقتصادية في الجزائر وأهم المؤشرات التي عرفها الإدخار المحلي من خلال الإستعانة بالإحصائيات الموجودة لدى الديوان الوطني للإحصائيات " ONS"، وبالإضافة أيضا إلى بيانات البنك الدولي.

المبحث الأول: تطور الإدخار المحلي و أهميته في الجزائر خلال فترة (1990-2018)

المطلب الأول: تطور الإدخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018):

يعتبر الإدخار المحلي من أهم الموارد التي تعتمد عليها الدولة في عملية التنمية، لهذا فهي تسعى لتحقيق أكبر قدر من المدخرات المحلية لأن لها دور فعال في تمويل الإقتصاد، وسنتناول في هذا المطلب مختلف التطورات التي عرفها الإدخار المحلي في الجزائر.

الفرع الأول: واقع الإدخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018):

تعتبر المداخيل النفطية في الجزائر أهم مورد يعتمد عليه في تمويل نفقات الإستثمار في الجزائر، وفي حال تراجع هذه التدفقات تلجأ إلى المصادر الخارجية للتمويل، وهذه السياسة الإقتصادية لا تعد حلا دائما لتمويل الإستثمارات نظرا للآثار السلبية الناجمة عنها، ولهذا ينبغي الإعتماد على المصادر الداخلية و إستغلالها عقلانيا لتحقيق الأهداف المرجوة، وعليه فإنه من الضروري العمل على تحقيق تعبئة فعالة للإدخار الوطني ليأخذ على عاتقه تمويل الإقتصاد الوطني[1].

الجدول رقم (01): تطور الإدخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018): الوحدة: مليار دج.

السنة	الإدخار المحلي
1990	150.59
1991	315.49
1992	337.59
1993	323.39
1994	396.09
1995	559.49
1996	809.40
1997	890.09

[1]- السعدي عياد، العرباوي منال ،2017-2018، ص324

770.20	1998
1023.87	1999
1849.18	2000
1754.82	2001
1832.99	2002
2348.50	2003
2331.19	2004
4143.07	2005
4851.18	2006
5300.06	2007
6251.90	2008
4614.74	2009
5810.24	2010
7025.12	2011
7705.13	2012
7692.42	2013
7598.95	2014
6255.41	2015
6409.83	2016
7264.86	2017
8376.00	2018

المصدر: بيانات البنك الدولي،2021،من الموقع: **https://data.albankaldawli.org**

يمكن تقسيم تطور الإدخار المحلي في الجزائر لفترات كما يلي:

المرحلة الأولى:الفترة ما بين (1990-1999):

من خلال الجدول السابق يتضح أن الإدخار المحلي قد عرف تطورا متذبذبا خلال الفترة (1990-1993) حيث أنه شهد إرتفاعا في سنة 1991 إذ بلغ 315.49 مليار دج، بعدما كان سنة 1990 يبلغ

150.59 مليار دج، ثم واصل الإرتفاع في السنة الموالية إلى 337.59 مليار دج، ثم إنخفض بمقدار طفيف في سنة 1993 حيث بلغت قيمته 323.39 مليار دج، وهذا الإرتفاع راجع إلى إرتفاع الجباية البترولية بسبب الحرب العراقية والكويتية، حيث وصلت الجباية البترولية إلى ما يقارب 76.2 مليار دج، وتزامنت الفترة (1994-1995) مع برنامج التثبيت الهيكلي، وتميزت بالتراجع الكبير للإدخار العائلي الذي إنخفض من 184.37 مليار دج سنة 1993 إلى 145.5 مليار دج و 141.4 مليار دج سنة 1995 نتيجة لعدة عوامل أهمها عدم الإستقرار السياسي الذي عانت منه الدولة، بالإضافة إلى سياسة الدولة والتي تمثلت في رفع الدعم على عدة مواد إستهلاكية أساسية، وكذا إرتفاع نسب البطالة [1]، وهذا ما إنعكس سلبا على الإدخار المحلي الذي إرتفع بمعدلات منخفضة في الفترة (1994-1997) ليبلغ سنة 1997 قيمة 890.09 مليار دج، وفي سنة 1998 إنعكس عدم الإستقرار السياسي على جل المتغيرات الإقتصادية الجزئية والكلية للإقتصاد الوطني مما أدى إلى حدوث إختلال في هيكلة الإقتصاد الجزائري، حيث سجل إنخفاض في الإدخار المحلي الذي قدر بـ 770.20 مليار دج بعدما كان يقدر بـ 890.09 مليار دج سنة 1997، وفي سنة 1999 شهد الإدخار المحلي إرتفاع ملحوظ حيث سجل أعلى قيمة له في هذه الفترة قدرت بـ 1023.87 مليار دج، بينما كانت أدنى قيمة سنة 1990 حيث قدر بـ 150.59 مليار دج.

المرحلة الثانية:الفترة ما بين (2000-2009):

شهد الإدخار المحلي تحسنا ملحوظا وخاصة مع بداية سنة 2000، حيث سجل قيمة 1849.18مليار دج، أما بالنسبة لفترة (2001-2003) التي نفذ فيها برنامج الإنعاش الإقتصادي الثلاثي بغلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري، وتميزت هذه الفترة بإنخفاض في القدرة الشرائية للمواطنين الأمر الذي شكل ضغطا على الدولة، حيث قامت برفع كل الأجور ووفرت مناصب شغل، وذلك للحد من البطالة، إذ أنه خلال هذه الفترة نلاحظ أن الإدخار المحلي شهد إرتفاعا مستمرا، ويميز الفترة (2004-2007) بالزيادة المعتبرة في قيم الإدخار المحلي بداية من سنة 2005، حيث ارتفع من 2331.19 مليار دج سنة 2004 إلى 4143.08 مليار دج سنة 2005، تميزت هذه الفترة بإرتفاع معدل الإدخار، ولا شك أن هذه الزيادة في معدلات الإدخار تساعد على تكوين المدخرات المحلية التي تكون الجزائر في أمس الحاجة إليها بهدف تحريك النشاط، وقد بلغت أعلى قيمة خلال هذه الفترة سنة 2008، حيث قدرت بـ 6251.90 مليار دج، ويعود هذا الإرتفاع بالأساس إلى ضعف قدرة إستيعاب الإقتصاد الوطني من جهة، وكذا الزيادة الكبيرة الذي عرفته قيمة صادرات المحروقات التي تضاعفت كنتيجة لتحسن أسعار النفط من جهة أخرى، بمعنى أن حصيلة الإدخار المحلي

[1]- كبير مولود،2016-2017، ص17

المحققة ما كانت لتتحقق لولا الفائض المالي المحقق نتيجة إرتفاع الصادرات النفطية، أي أن الجزائر تحول إلى الخارج بترولها و غازها لبناء إدخار مالي معطل تستبدل مواردها غير المتجددة بمدخرات مكتنزة، أما خلال سنة 2009 سجل الإدخار المحلي تراجعا حيث بلغ 4614.74 مليار دج، ويرجع التراجع الذي مس الإدخار المحلي في سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية، التي أدت إلى إبطاء معدل نمو الناتج المحلي، نتيجة الركود العالمي و تأثر قطاع الصادرات.[1]

المرحلة الثالثة: الفترة مابين (2010-2018):

خلال هذه الفترة نلاحظ في الجدول أعلاه بأن قيمة الإدخار المحلي في سنة 2010 بلغ 5810.24 مليار دج، وفي الفترة (2011-2014) بدأت المدخرات المحلية تعرف إنتعاشا حيث شهدت إرتفاعا كبيرا، وقد بلغ الإدخار المحلي في هذه السنوات قيم متقاربة تمثلت في 7025.12، 7705.13، 7692.42، 7598.95 مليار دج على التوالي، ولكن بسرعان ما تراجعت قيمته في سنة 2015 إذ سجل الإدخار المحلي 6255.41 مليار دج، وكان هذا الإنخفاض نتيجة لأزمة إنخفاض أسعار النفط التي تأثرت بها الجزائر، وبعدها في سنة 2016 شهد الإدخار المحلي إرتفاعا طفيفا إذ بلغ حوالي 6409.83 مليار دج، وواصل الإرتفاع في السنتين المواليتين (2017-2018) إذ بلغت قيمته 7264.86، 8376.00 مليار دج على التوالي، و هذا نتيجة للإرتفاع الطفيف لأسعار النفط.

الفرع الثاني: تطور الإدخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018):

قبل الوقوف على التطورات الحاصلة في الادخار العائلي تجدر الاشارة الى ان دراسة سلوك ادخار القطاع العائلي يقتضي الحصول على بيانات فردية والجدول رقم (02) يوضح بيانات تطور الادخار العائلي في الجزائر.

الجدول رقم(02):تطور الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018): الوحدة: مليار دج.

السنوات	الإستهلاك	الإدخار العائلي	الدخل المتاح	الميل الحدي للإدخار (*)	الميل المتوسط للإدخار (*)
1990	305.04	57.32	362.37	0.34	0.16
1991	410.04	112.40	522.45	0.34	0.22

[1]- سلامي احمد،2014-2015، ص91

0.22	0.24	691.95	153.11	538.84	1992
0.22	0.24	823.44	184.37	639.06	1993
0.15	-0.25	972.32	145.57	826.75	1994
0.11	-0.02	1244.53	141.45	1103.08	1995
0.12	0.12	1491.23	171.83	1319.39	1996
0.12	0.23	1611.24	199.57	1411.66	1997
0.15	0.39	1806.78	275.28	1531.50	1998
0.18	0.44	2003.01	360.67	1642.33	1999
0.2	0.58	2104.96	420.10	1684.86	2000
0.23	0.49	2365.71	548.43	1817.27	2001
0.23	0.17	2531.88	576.63	1955.24	2002
0.24	0.38	2751.21	660.57	2090.63	2003
0.23	0.15	3035.67	702.45	2333.21	2004
0.26	0.52	3404.92	894.44	2510.47	2005
0.29	0.59	3738.16	1091.15	2647.00	2006
0.33	0.57	4307.59	1414.37	2893.22	2007
0.33	0.34	4885.16	1610.85	3274.30	2008
0.34	0.38	5531.23	1853.67	3677.56	2009
0.34	0.39	6128.10	2084.95	4043.14	2010
0.38	0.62	7262.25	2786.73	4475.51	2011
0.38	0.32	7987.96	3022.56	4893.41	2012
0.38	0.35	8647.88	3254.68	5022.43	2013
0.37	0.26	9314.78	3425.98	5312.34	2014
0.36	0.25	10565.70	3820.94	6744.75	2015
0.34	-0.22	11044.73	3716.22	7328.50	2016
0.39	0.69	12399.04	4865.24	7533.8	2017
0.43		14015.25	5994.85	8020.4	2018

Source : collections statistiques N°=166/2011 ;ONS ; Alger ;PP70-105. www.ONS.dz

(*) قيم محسوبة من طرف الطالبيتين، الميل الحدي للإدخار= (التغير في الإدخار/التغير في الدخل)، الميل المتوسط للإدخار= (الإدخار/الدخل).

إذا تتبعنا تطور الإدخار في الجزائر، نلاحظ أنه عرف فترات متباينة:

- **المرحلة الأولى:الفترة ما بين (1990-1993):**

شهد الإدخار العائلي خلال هذه الفترة نموا جد مرتفع، حيث سجلت السنوات 1990، 1991، 1992، 1993 معدلات النمو التالية: 78.06%، 96.07%، 36.21%، 20.42% على التوالي، و هكذا إنتقل الإدخار العائلي من 57.32 مليار دج سنة 1990 إلى 184.37 مليار دج سنة 1992، و هو ما إنعكس في تحسن معدل الإدخار العائلي الذي عرف متوسط 20.5% للفترة (1990-1993)، و الفضل في ذلك يرجع إلى النمو الذي شهده الدخل المتاح الذي عرف معدلات النمو التالية: 25.19%، 44.18%، 32.44% و 19% خلال السنوات الواردة على الترتيب، حيث إنتقل الدخل المتاح من 352.37 مليار دج سنة 1990 إلى 832.44 مليار دج سنة 1993. وقد تزامن هذا مع نمو الإستهلاك. ولكن بمعدلات أقل بالمقارنة مع نظيره الإدخار، حيث سجل معدل نمو القيم التالية: 18.57%، 34.42% ، 31.41% و 18.60% خلال نفس السنوات المذكورة. و بهذا إرتفع من 305.4 مليار دج سنة 1990 إلى 639.05 مليار دج سنة 1993. تزامن هذا التحسن مع الإصلاحات المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية من خلال خفض قيمة الدينار وتحرير التجارة الخارجية، كما تزامنت هذه الفترة مع إرتفاع معدل التضخم[1]، ويمكن تفسير التطورات الإيجابية في حجم المدخرات العائلية بعدة أسباب قد يكون منها عدم عدالة توزيع الدخل، والذي أبرز فوارة إجتماعية تمثلت في بروز طبقات غنية و أخرى فقيرة، و التقليص في نسبة الطبقة المتوسطة، وهو ما أدى إلى تمركز المداخيل لدى الطبقة الغنية وبروز طبقات ثرية تتميز بنفوذ كبير [2]، ويرجع السبب أيضا إلى إصدار قانون النقد و القرض المنظم للسياسة النقدية، حيث قام هذا الإجراء بإعادة ثقة الجمهور في

[1]- سلامي أحمد،2014-2015، ص114.

[2]- بوجانة رضا حمزة، بن الصغير فاطمة الزهراء، مخلفي امينة ، 2017-2018، محددات الإدخار العائلي في الإقتصاد الجزائري، مقال منشور في مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 11 ، العدد2 ، جامعة قصادي مرباح ، ورقلة ،الجزائر، ص93.

الجهاز المصرفي و تحفيز عملية الإدخار للمشاركة في تمويل مختلف المشاريع الإستثمارية، والسماح لمختلف البنوك المحلية و الأجنبية بإنتادج فروع لها بالجزائر[1].

- **المرحلة الثانية:الفترة ما بين (1994-2009):**

في هذه الفترة أعطى الفرد الجزائري أهمية كبيرة للإدخار، حيث تزايد معدل الإدخار المحلي من سنة لأخرى، فقد إرتفع هذا الأخير من 12% من الدخل المتاح سنة 1995، وضل ينمو إلى نهاية الفترة أين سجل متوسط 34% سنة 2009، فحجم الإدخار العائلي أخذ بالتحسن تدريجيا نتيجة إستقرار الإقتصاد الوطني مطلع سنة 1996 حيث إرتفع من 171.83 مليار دج سنة 1996 إلى 1853.67 مليار دج سنة 2009، وهذا راجع كنتيجة لتحسن الدخل المتاح الذي عرف نمو بشكل كبير خلال هذه الفترة، على عكس الفترات السابقة. لقد تزامن ذلك مع تباطؤ ملحوظ في نمو الإستهلاك الأسري منذ سنة 1996 حيث بلغ متوسط نمو هذه الفترة نحو 9.05%، وإن الإنخفاض في معدلات الإستهلاك خلال هذه الفترة قد إنعكس مباشرة في إرتفاع الإدخار العائلي، والسبب وراء النمو السريع في مستويات مربحة بالنسبة للإقتصاد الوطني[2]، و كذا زيادة إستهلاك الطبقات الفقيرة بسبب حصولها على مداخيل إضافية نتيجة الإنخفاض الملموس للبطالة. لكن مع ذلك تبقى في الإحصائيات المقدمة في هذا المجال محل نقاش كبير، أما الطبقات الغنية توجهت إلى الإدخار بزيادة مداخيلها لأن الوضعية الحقيقية للمجتمع الجزائري تبين زيادة الفوارق الإجتماعية و إنكماش الطبقة المتوسطة، وبالتالي فإن إرتفاع الإدخار العائلي يعود إلى زيادة مداخيل الطبقة الثرية[3].

- **المرحلة الثالثة: الفترة ما بين (2010-2018):**

ان الادخار الاسري يندرج مع استقرار الاقتصاد الوطني، كنتيجة لتحسن الدخل المتاح ، وبهذا التحسن اخد ينمو بشكل سريع خاصة مع تراجع مؤشر التضخم الى مستويات منخفضة في سنة2014 تباطئ معدل الادخار الاسري الذي انحدر الى المعدلات 37%، 36%، 34%، خلال السنوات 2014،2015،2016 على التوالي. حيث تشير البيانات الى جزء كبيرمن الدخل المتاح للأسر الجزائرية تذهب لتغطية الاستهلاك فقط، وعليه فان تراج معدل الادخارالأسري خاصة سنة

[1]- كبير مولود، بلعباس رابح ، 2017-2018،دراسة السببية بين الادخار المحلي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة 1970-2011 ، مقال منشور في مجلة دفاتر اقتصادية ،المجلد 06، العدد01 ،جامعة المسيلة ، جامعة الجلفة، الجزائر،ص6.

[2]- بالعجين خديجة، 2017-2018، ص133.

[3]- زيتوني عمار،2006-2007، ص275.

2014 متوقعة بالنظر لحدة المؤشرات وعلى رأسها الغلاء وارتفاع الأسعار وبقاء الأجور ثابة بالاضافة الى ارتفاع الظرائب وتهاوي قيمة الدينار الجزائري وماتابعه من ارتفاع معدل التضخم الذي بلغ 6.4% سنة 2015، وطالما أن الأجور بقيت ثابتة ولم تصاير هذا التغير، فانه من الطبيعي أن يتراجع الادخار بالشكل الحالي لأن كل ما يتقاضاه الفرد أصبح ينفقه.

لقد شهد الادخار العائلي نوع من الاستقرار حيث اصبح الفرد الجزائري يعطي اهمية بالغة للادخار، حيث نلاحظ تزايد معدل الادخار الاسري من سنة لاخرى، فسجل معدلات تراوحت بين 34% 38%، 43% من خلال الدخل المتاح خلال السنوات 2010، 2013، 2018 على التوالي، نظرا للأزمات التي أصابت العديد من الدول في العالم، حيث لجأ العديد من الأفراد و العائلات في الجزائر بشكل عام إلى زيادة الجزء المخصص للإدخار الذي إرتفع من 2081.95 مليار دج سنة 2010 إلى 5994.85 مليار دج سنة 2018 من أجل مواجهة المشاكل التي قد تحصلت في المستقبل نتيجة الأزمات التي من الممكن أن تتعرض لها الجزائر[1].

الفرع الثالث: تطور الإدخار الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018):

يعتبر الإدخار الحكومي في الجزائر من بين المصادر المهمة التي تلعب دورا بارزا في تمويل التنمية، حيث ساهم بقسط كبير في تغطية الإستثمارات الوطنية رغم ضخامتها، وبصفة عامة نجد أن معدل نمو الإدخار الحكومي الكبير من معدل نمو نفقاتها العامة.

لا يعني ذلك أن الميزانية العامة في الجزائر لم تشهد عجزا ماليا في بعض السنوات، حققت الميزانية العامة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة، أما الإدخار الحكومي فيقصد به الفرق بين الإيرادات العامة ونفقات التسيير فقط، وبالتالي إن تحقق الإدخار الحكومي لا يعني وجود فائض في الميزانية العامة.[2]

والآن سنحاول الوقوف عند أهم المحطات التي مر بها الإدخار الحكومي في الجزائر، والتي سجلت تغيرات متباينة بين الإرتفاع والإنخفاض في قيمته، وهذا لغرض تقييم هذه التغيرات.

[1]- بالعجين خديجة، 2017-2018، ص134.

[2]- عدوان رشيد، مولحسان ايات الله ، 2012-2013،ص27

الجدول رقم (03): تطور الإدخار الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018): الوحدة: مليار دج

السنة	الإيرادات العامة	نفقات التسيير	الإدخار الحكومي
1990	153.5	96.9	63.7
1991	248.9	153.8	95.1
1992	311.85	276.1	35.76
1993	314	291.4	22.6
1994	600.9	330.4	146.8
1995	825.2	473.7	127.2
1996	495.99	550.6	274.6
1997	926.7	643.6	283.1
1998	774.5	663.8	110.07
1999	950.5	774.7	175.80
2000	1578.1	856.2	721.9
2001	1505.5	963.6	541.9
2002	1603.2	1097.7	505.5
2003	1974.5	1122.8	851.7
2004	2229.7	1250.9	978.8
2005	3082.8	1245.1	1897.7
2006	3639.9	1437.9	2091.03
2007	3687.9	1647	2273.8
2008	5111	2217.8	2893.2
2009	3676	2300	2362.2
2010	4392.9	2659.1	1733.1
2011	5790.1	3797.25	4450
2012	6339.3	4935.9	1403.04
2013	5940.9	4131.53	1809.37

1224.68	4494.32	5719.0	2014
640.46	4500	4569.79	2015
926.02	4585.56	5026.19	2016
1370.7	4677.18	6072.32	2017
1821.24	4600	6405.24	2018

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات،من الموقع: **http// :www.ons.dz**

- **المرحلة الأولى:الفترة ما بين (1990 -1993):**

شهدت هذه الفترة موجبا للإدخار الحكومي للسنتين 1990-1991، حيث سجلت معدلات النمو التالية: 75.97% و49.29%، كما بلغت الجباية البترولية في سنة 1990 مبلغ 76.2 مليار دج وبنسبة مساهمة تقدر 49.96% من إجمالي الإيرادات العامة، ثم إرتفعت إلى 161.5 مليار دج سنة 1991 أي بنسبة نمو تقدر بـ 111.50% من سنة 1990، وهو ما يمثل نسبة 64.86% من إجمالي الإيرادات العامة، ويرجع ذلك إلى إرتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية بسبب حرب الخليج، حيث سجلت أسعار البترول 18.6 دولار للبرميل سنة 1991[1]، أما نفقات التسيير فسجلت 96.9 مليار دج سنة 1990 و153.8 مليار دج سنة 1991، وهذا ما أدى إلى تحقيق المدخرات الحكومية التالية: 63.7 مليار دج و 95.1 مليار دج لسنة 1990 و1991 على التوالي.

إن تراجع الحكومة عن تشديد الإنفاق العام بداية من سنة 1992 أدى إلى تخلي ميزانية الدولة عن وظيفتها الأساسية الإدخارية في الإقتصاد، ويظهر ذلك في تطور العلاقة بين نفقات التسيير و الإيرادات العامة، حيث تزايدت نفقات التسيير من 61.79% إلى 88.54% ثم إلى 92.82% من الإيرادات العامة خلال السنوات: 1991، 1992، 1993 على التوالي.

يرجع هذا الإرتفاع إلى رفع الأجور والرواتب وكذلك التحويلات الموجهة في إطار الشبكة الإجتماعية لحماية ذوي الدخل الضعيف، أضف إلى ذلك إرتفاع نفقات التجهيز المالي للمؤسسات العمومية، وهو ما أدى إلى إرتفاع نفقات التسيير من 153.8 مليار دج سنة 1991 إلى 291.4 مليار دج سنة 1993 بمعدلات نمو 79.54% و 5.54% على الترتيب، وهو ما ساهم في إنهيار الإدخار الحكومي، حيث تدهور إلى

[1]- برباش عنتر، بوحلايس محمد خليل، 2017-2018، قراءة تحليلية لتطور الايرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-2017، مقال منشور في مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية ،المجلد 03، العدد02، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة ، الجزائر، ص 58

35.76 مليار دج و 22.6 مليار دج بعدما وصل إلى 95.1 مليار دج سنة 1991. الشيء الآخر الذي أدى إلى إنهيار الإدخار الحكومي هو ضعف الإيرادات العامة نفسها حيث مثلت حصيلتها بالنسبة لإجمالي الناتج بالنسبة لسنتي 1992 و 1993، النسب: 29.2% و 26.39% على التوالي، حيث كان إرتفاع الإيرادات العامة ضعيف جدا سنة 1993 حيث إرتفعت من 311.85 مليار دج سنة 1992 إلى 314 مليار دج سنة 1993، كما إرتفعت الجباية البترولية إلى حدود 179.3 مليار دج سنة 1993.

- **المرحلة الثانية :الفترة ما بين (1994-1995):**

شهدت هذه الفترة إنخفاض في حجم الإدخار، حيث إنخفض من 146.8 مليار دج سنة 1994 إلى 127 مليار دج سنة 1995، وهذا راجع إلى إنخفاض الوزن النسبي للإيرادات العامة إلى 30.51% رغم التحسن الذي شهدته قيمتها، حيث إرتفعت من 600.9 مليار دج سنة 1994 إلى 825.2 مليار دج سنة 1995، وهذا راجع إلى إرتفاع معدلات التضخم حيث بلغت أقصاها سنة 1995 نحو 29.8%، بالإضافة إلى الإرتفاع الكبير في نفقات التسيير التي زادت من حوالي 330.4 مليار دج سنة 1994 إلى 473.7 مليار دج سنة 1995، الأمر الذي أدى إلى تدهور الإدخار الحكومي.

- **المرحلة الثالثة:الفترة ما بين (1996-1998):**

خلال هذه الفترة تحسنت أوضاع الإدخار الحكومي، حيث إرتفع إلى 274.56 مليار دج، وهذا راجع إلى تحسن الإيرادات العامة حيث سجلت 825.2 مليار دج، وهو ما أدى إلى تحسن الناتج بالنحو 32.11%، ويرجع ذلك إلى إرتفاع الجباية البترولية التي مثلت 60.11% من مجموع الإيرادات العامة، حيث انخفضت من 825.2مليار دج سنة 1995 إلى 495.99 مليار دج سنة 1996، وهذا نتيجة تحسن أسعار البترول التي إنتقلت من 17.5 دولار للبرميل في سنة 1995 إلى 21.7 دولار للبرميل سنة 1996.[1] بالنسبة لسنة 1997 عرف الإدخار الحكومي إستقرار نسبي، حيث إرتفع بنسبة بسيطة، لكن الأوضاع إنتقلت مع حلول سنة 1998 حيث تدهور حجم الإدخار الحكومي بشكل حاد، حيث إنخفض من 283.1 مليار دج سنة 1997 إلى 110.07 مليار دج سنة 1998، ويفسر هذا التراجع الحاد في تدهور الإيرادات العامة من 926.7 مليار دج سنة 1997 إلى 774.5 مليار دج سنة 1998، وبالتالي تدهور حصتها من الناتج من مستوى 33.33% سنة 1997 إلى 27.96% سنة 1998، كما صاحب ذلك التراجع الكبير في الجباية البترولية حيث إنخفضت من 546.75 مليار دج سنة 1997 إلى 378.55 مليار دج

[1]- برباش عنتر، بوحلايس محمد خليل،2017-2018،ص58

سنة 1998، وذلك راجع إلى إنخفاض أسعار البترول من 19.49 دولار للبرميل سنة 1997 إلى 12.34 دولار للبرميل سنة 1998، وهذا سبب الإضطرابات التي مرت بها السوق البترولية.

- **المرحلة الرابعة:الفترة ما بين (1999-2000):**

في هذه الفترة إنتعشت أسعار البترول، حيث وصل سعر البرميل سنة 1999 إلى 17.44 دولار بفعل الإنتعاش الذي شهده الطلب العالي من النفط، بالإضافة إلى جهود الدول النفطية الرامية لتخفيض الفائض من السوق النفطية. لتعرف الجباية البترولية زيادة تاريخية حيث بلغت سنة 1999 مبلغ 1213.2 مليار دج أي بزيادة قدرها 624.9 مليار دج سنة 1999، كما إرتفعت الإيرادات العامة إلى 95.00 مليار دج سنة 1999، بالنسبة لنفقات التسيير فقد زادت زيادة طفيفة حيث إرتفعت من 663.8 مليار دج إلى 774.7 مليار دج، وذلك نتيجة تحويلات جارية أخرى، حيث إنتقلت من 23.45% من الناتج سنة 1998 إلى 23.52% من الناتج سنة 1999، ومنه فإن الإدخار الحكومي عرف زيادة بـ 65.15 مليار دج ليبلغ ما قيمته 175.80 مليار دج بما يمثل 5.43% من الناتج المحلي الخام لنفس السنة، مع بداية سنة 2000 شهد الإدخار الحكومي إرتفاع معتبر حيث بلغ 721.9 مليار دج وهو ما زاد في تحسن وزنه النسبي إلى الناتج المحلي الخام، حيث وصل إلى 17.51%، ويرجع السبب إلى نمو الإيرادات العامة حيث إرتفعت إلى 1578.1 مليار دج، وهذا راجع إلى إرتفاع أسعار المحروقات، وذلك ما إنعكس كذلك على الصادرات مما مكن من تحقيق فائض في الحساب الجاري قدره 11% من إجمالي الناتج الداخلي [1]، كما سجلت الجباية البترولية قيمة 1173.2 مليار دج، وهذه السنة ميزها الإرتفاع الكبير في أسعار البترول إلى أكثر من 27 دولار للبرميل جراء هذه الوفرة المالية التي عاشتها الجزائر. ثم في هذه السنة وفي شهر جوان تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لإمتصاص الفوائض المالية المحققة في الإيرادات المتأتية عن الجباية البترولية لتصبح موارده كإحتياط تستعمله الحكومة في المحافظة على توازن الميزانية العامة [2]، بالنسبة لنفقات التسيير فقد إنخفضت إلى 20.75% من الناتج بالرغم من الإرتفاع في قيمتها التي وصلت إلى 856.2 مليار دج سنة 2000 بعدما كانت 774.7 مليار دج سنة 1999.

[1]- زيتوني عمار،2007-2006، ص23.

[2]- قريعني ربحية، 2017-2018،اثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016)، مقال منشور في مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 11،العدد03 ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص35.

- **المرحلة الخامسة:الفترة ما بين(2001-2014):**

منذ بداية هذه الفترة شهد الإدخار الحكومي أوضاع سلبية، حيث إنخفض بشكل كبير في سنة 2001 بمعدل 24.94%، حيث تدهور إلى 541.89 مليار دج، ويعتبر ذلك بإنخفاض الإيرادات العامة لنفس السنة، حيث وصلت إلى مستوى 1505.52 مليار دج، والسبب وراء هذا التدهور هو تراجع في أسعار البترول إلى 24.85 دولار، أما في سنة 2002 فقد سجل الإدخار الحكومي إنخفاض آخر ولكنه طفيف حيث وصل إلى 505.47 مليار دج بما يمثل 11.15% من الناتج، والسبب هو التراجع الطفيف في الإيرادات العامة رغم الزيادة في قيمتها المطلقة بـ 97.66 مقارنة بسنة 2001 و سبب ذلك تراجع الجباية البترولية إلى مستوى 20.85% من الناتج، حيث إنخفض من جديد إلى 942.9 مليار دج، وهذا رغم التحسن الطفيف في أسعار البترول الجزائري الذي وصل إلى 25.24 دولار للبرميل سنة 2002، ولحسن حظ الإقتصاد الجزائري فقد إرتفع سعر البرميل من النفط من 29 دولار سنة 2003 إلى 65.7 دولار سنة 2008 إلى حوالي 75 دولار سنة 2007، ووصل ذروته سنة 2008 إلى 147 دولار للبرميل، وذلك إنعكس بالإيجاب على الجباية البترولية حيث وصلت قيمتها سنة 2006 إلى حوالس 2517.4 مليار دج و2711.8 مليار دج سنة 2007 و 4003.6 مليار دج سنة 2008 و 3421 مليار دج سنة 2011 بالنسبة للإيرادات العامة، وقد سجلنا النسب التالية: 37.59% ، 42.75% سنتي 2003 و 2006 لتتراجع من جديد إلى 39.37% و26.17% من الناتج الداخلي الخام أي بقيمة 3689.9 مليار دج و 2902.5 مليار دج سنتي 2007 و 2011 على التوالي، تزامن مع ذلك تراجع في نفقات التسيير لسنة 2009 حيث سجلت نسبة 21.38% و16.89% لسنة 2006 لترتفع من جديد إلى 32.49% لسنة 2008 و 22.07% و2679 من الناتج لسنتي 2010 و2011 على الترتيب، أدى هذا إلى زيادة الإدخار الحكومي حيث وصل إلى حوالي 2091.03 مليار دج سنة 2006 و 2273.8 مليار دج سنة 2007 و 2362.2 مليار دج سنة 2009 ووصل إلى حدود 4450 مليار سنة 2011.

تراوحت أسعار النفط سنة 2012 في حدود 110[1] دولار للبرميل، وهذا أدى إلى زيادة في الإدخار الحكومي بحوالي 1403.04 مليار دج مقابل الزيادة في الإيرادات العامة حوالي 6339.3 مليار دج ونفقات التسيير تراوحت في حدود 7058.2 مليار دج أي ما يساوي 31%، في حين سجلت نسبة 13.7% من النفقات أي ما يساوي 6092.1 مليار دج سنة 2013، فهي تعتبر منخفضة مقارنة بسنة 2012، حيث

[1]- بن الزين حمزة، قرونقة وليد، 2015-2016، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015، مقال منشور في المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص88.

إنخفضت أسعار النفط إلى 53 دولار للبرميل سنة 2014، والتي أثرت بالسلب على الجباية البترولية، فبلغت الإيرادات العامة بنسبة 63% أي ما يعادل 5719.0 مليار دج، وهنا نستنتج ظهور إنخفاض طفيف في الإدخار الحكومي الذي بلغ حوالي 1124.68 مليار دج.

- **المرحلة السادسة:الفترة ما بين (2015-2018):**

تميزت بداية هذه الفترة بتراجع مداخيل الجزائر على إثر إنخفاض أسعار البترول [1] الذي إنخفض بنسبة 15.2% في سنة 2015، وهذا ما أدى إلى إنخفاض حاد في الجباية البترولية لتصل إلى 178.1 مليار دج سنة 2015 لتعرف سنة 2017 إرتفاع طفيف إلى 2200.1 مليار دج ليستمر الإرتفاع إلى 2949.7 مليار دج سنة 2018، وذلك مع التحسن النسبي المسجل في أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل 70.82 دولار سنة 2018، كما صاحب هذه الفترة إرتفاع في قيمة الإيرادات العامة التي إرتفعت من 4569.79 سنة 2015 إلى 5026.19، 6072.32، 6405.24 مليار دج لسنوات 2016، 2017، 2018 على التوالي.

بالنسبة لنفقات التسيير فقد تميزت بالإستقرار من سنة 2015 إلى 2018 في حدود 4500 و4600 مليار دج، وهذا ما أثر على حجم الإدخار الحكومي الذي إرتفع إلى 1821.24 مليار دج.

المطلب الثاني: أهمية الإدخار المحلي في الإقتصاد الجزائري:

في هذا المطلب سوف نتطرق الى معرفة أهم المؤشرات التي واجهها الادخار المحلي في الاهمية الاقتصادية للجزائر. وهذه المؤشرات تمثلت في الادخار المحلي كنسبة لناتج المحلي الاجمالي والادخار المحلي كنسبة من الادخار الوطني.

الفرع الأول: الإدخار المحلي كنسبة من الناتج الداخلي الخام:

سنتعرض هنا الى مؤشر يقيس تيار الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) وهذا المؤشر عبارة عن نسبة إجمالي الإدخار المحلي من إجمالي الناتج المحلي الخام، ويوضح هذا المؤشر الجزء الذي يبدله مجتمع ما في سبيل زيادة مدخراته، ولكن لا يسببه مقدار هذه المدخرات، فهو نسبة مئوية محسوبة كالتالي: ((إجمالي الإدخار المحلي/إجمالي الناتج الناتج المحلي الخام)* 100)، وإن نسبة الإدخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي هي أهم مؤشر لمعرفة مدى أهمية الإدخار المحلي في تطور النشاط الإقتصادي.

[1]- وافي ناجم،جلايلة عبد الجليل، 2019-2020، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ، مقال منشور في مجلة التكامل الاقتصادي ، الجلد08، العدد02، جامعة احمد دراية،ادرار، الجزائر، ص118.

الجدول رقم (04): تطور الإدخار المحلي كنسبة من الناتج الداخلي الخام (1990-2018):

الوحدة: مليار دج

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
النسبة	27.1	31.36	32.21	27.74	26.56	28.11
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
النسبة	31.49	32.06	27.21	31.62	44.85	41.51
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة	40.53	44.71	47.67	54.79	57.06	56.67
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	56.61	46.61	48.45	48.15	47.53	46.21
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	
=النسبة	44.11	37.43	36.6	38.47	40.95	

المصدر: بيانات البنك الدولي، 2021، من الموقع: **https://data.albankaldawli.org**

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه أن نسبة الإدخار المحلي من الناتج الداخلي الخام يسجل خلال الفترة 1990 و 1991 إرتفاع ملحوظ بمقدار 27.1% إلى 31.36% على التوالي، ثم نلاحظ أنه خلال الفترات الموالية من 1992 إلى 2001 تذبذب في نسب الإدخار المحلي بقيم متقاربة إلى أن تصل إلى 41.51% في سنة 2001، ثم نلاحظ إرتفاع جد قليل إلى غاية سنة 2004، و من سنة 2005 إلى 2008 إرتفاع جد كبير وصل إلى 57.06% سنة 2006، لتعود إلى الإنخفاض بقيمة 46.61% سنة 2009، و تبقى متذبذبة القيم من 2010 إلى 2014 لتعود إلى الإنخفاض في سنة 2015 بقيمة 37.43% والسنوات 2016، 2017 على التوالي إلى الإرتفاع في سنة 2018 بقيمة 40.95%.

و هذا كله دلالة على وجود تذبذبات في قيمة نسب الإدخار المحلي من الناتج الداخلي الخام، وهذا راجع إلى القيم المضافة التي تحققها المؤسسات والدولة والأفراد التي تعتبر المكونات الرئيسية للإدخار المحلي، وهذا يؤثر صعودا على التي يحققها البلد، وهذا يؤدي إلى تحقيق خيرات و خدمات من أجل القطاعات الإقتصادية في حالة الإرتفاع والعكس بالنسبة للإنخفاض التي تؤثر بالنقص في خدمات القطاعات الإقتصادية و مداخيل الدولة، ويؤدي ذلك إلى نقص الدخل الوطني.

الفرع الثاني: الإدخار المحلي كنسبة من الإدخار الوطني:

الجدول رقم (05): الإدخار المحلي كنسبة من الإدخار الوطني (1990-2018):

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
النسبة	94.00	118.28	105.56	96.19	84.65	94.07
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
النسبة	125.56	137.46	99.52	120.46	190.31	154.66
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة	132.21	147.37	143.31	173.07	189.13	64.40
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	151.55	98.76	116.95	126.54	121.39	106.49
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	
النسبة	96.82	73.71	72.07	81.40	87.76	

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات،من الموقع: **http// :www.ons.dz**

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه أن الإدخار المحلي كنسبة من الإدخار الوطني خلال سنوات 1990 إلى 1995 شهد تذبذب في نسب الإدخار، ثم نلاحظ زيادة مرتفعة من سنتي 1996 و1997 بمقدار 125.56% و137.46% على التوالي، ثم نلاحظ نقص سنة 1998 لتعود إلى الإرتفاع سنة 1999 بنسبة 120.46% لتبقى في الإرتفاع إلى سنة 2001، ثم تنخفض سنة 2002 بقيمة 132.21%، وتبقى متذبذبة القيم إلى غاية سنة 2005، لنلاحظ إرتفاع كبير بقيمة 189.13% سنة 2006، لتعود إلى الإنخفاض بداية من سنة 2007 بقيمة 164.40% لتبقى متذبذبة القيم خلال السنوات بداية من سنة 2008 إلى غاية 2016، لتعود إلى الإرتفاع خلال السنوات 2017 و2018 بالقيم 81.40 و 87.76 على التوالي.

وهذا كله راجع إلى عدة عوامل إقتصادية تهز من قدرة الفرد على الإدخار و بالتالي التأثير على الناتج الوطني بدرجة كبيرة إما صعودا فتؤدي إلى تحقيق النمو الإقتصادي، أو نزولا فتؤدي إلى تدهور حالة التنمية الإقتصادية، ويمكن تفسير هذا بعدة مبررات:

- تنامي السلوك الإستهلاكي للفرد الجزائري.
- الإنتعاش المسجل في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات لصالح الإدخار الوطني.

- سياسة الإئتمان و التوسع في الإقراض عملت على الحد من الإدخار المحلي.
- قلة المدخرات الصافية للأجانب المقيمين في الجزائر ساهمت في تخفيض نسب الإدخار.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

لتحديد محددات الادخار المحلي في الجزائر يتم القيام بالدراسة القياسية التي تتمثل خطواتها فيما يلي:

المطلب الأول: الطريقة والأدوات

يمكن توضيح الطريقة والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة من خلال ما يلي:

الفرع الأول: منهج الدراسة

استخدمت هذه الدراسة المنهج القياسي لاختبار العلاقة التوازنية باستخدام منهج الانحدارالذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) المتميز بإمكانية تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية في الدراسة متكاملة من الدرجة I(0) أو من الدرجة I(1)، أو أنها كانت مزيجا بينهما، بشرط عدم وجود سلاسل زمنية متكاملة من درجة أعلى من I(1)، ويتم تطبيق هذه الطريقة في هذه الدراسة بالاستعانة ببرنامج Eviews10.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة ومصادرها

لدراسة أثر التطور المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تم حصر عدد من المتغيرات بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، والمتمثلة فيما يلي:

-الادخار المحلي (DS)

-سعر الفائدة الحقيقي (RIR)

-سعر الصرف(RER)

-رصيد الميزانية (CAB)

-معدل التضخم (INF)

-رصيد الميزانية العامة(BB)

وقد تم الحصول على البيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة القياسية من تقارير بنك الجزائر (المؤشرات الفرعية لقياس التطور المالي التي اعتمد عليها في حساب المؤشر المركب (العام) لقياس التطور المالي، قاعدة البنك الدولي (معدل التضخم، مؤشر الانفتاح التجاري، الاستثمار المحلي ومؤشر الجودة المؤسسية) وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية –الأونكتاد– (حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر)، وتمت الدراسة خلال الفترة 1990-2018 كونها أطول فترة توفرت فيها البيانات اللازمة لتقدير النموذج القياسي الذي يقيس أثر التطور المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني النتائج ومناقشتها

1.2.3. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

تتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المعتمد عليها في تقدير النموذج القياسي، وتحديد درجة تكاملها للتأكد في البداية من كون متغيرات الدراسة متكاملة من الرتب I(0) أو I(1)، ولتحقيق ذلك تم استخدام اختبار ديكي فولر وبالاستعانة ببرنامج Eviews10 تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول الموالي، والذي يتضح من خلاله أن جميع السلاسل من نوع I(1) ولا تستقر إلا عند إجراء الفرق الأول عليها، وعليه يمكن استخدام طريقة ARDL لدراسة العلاقة التوازنية على المدى الطويل.

الجدول رقم (06): نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرارية

المتغيرات		اختبار ADF		
		النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
DS	المستوى	1.62- (0.45)	1.23- (0.88)	0.21 (0.73)
	الفرق الأول	4.56- (0.0012)	4.53- (0.0064)	4.63- (0)
RIR	المستوى	1.33- (0.59)	0.02- (0.56)	2.10 (0.98)
	الفرق الأول	4.91- (0.0005)	4.25- (0.0024)	3.92- (0.0003)
RER	المستوى	3.54- (0.01)	4.01- (0.01)	3.62- (0.0008)
	الفرق الأول	/	/	/
GDPG	المستوى	1.42- (0.56)	1.85- (0.64)	1.09 (0.24)
	الفرق الأول	3.29- (0.02)	3.46- (0.05)	3.07- 0.003
INF	المستوى	1.49-	1.82-	1.040-

	(0.52)	(0.06)	(0.14)	
	الفرق الأول	5.39- (0.0002)	5.40- (0.0009)	5.37- (0)
CAB	المستوى	1.71- (0.41)	1.75- (0.71)	1.71- 0.08)
	الفرق الأول	5.38- (0.0002)	5.36- (0.0002)	5.48- (0)

المصدر:مخرجات برمجية Eviews 10

2.2.3. اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك

بالاعتماد على اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds test)الذي يتضمن الجدول رقم (3) نتائجه يتضح أن القيمة المحسوبة للإحصاء F= 5.38 أكبر من جميع الحدود العليا، لذلك يتم رفض فرضية العدم، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى.

الجدول رقم (07): اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك

ARDL Bounds Test Sample: 1992 2018 Included observations: 27 NullHypothesis: No long-runrelationshipsexist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.381606	5
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound

10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

المصدر:مخرجات برمجية Eviews 10

3.2.3. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL

بعد القيام بالاختبارات القبلية (اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية) تستكمل باقي خطوات منهجية ARDL بداية بتحديد درجة التأخير المثلى ثم تقدير النموذج وأخيرا تقييمه إحصائيا وقياسيا.

1.3.2.3. تحديد درجة التأخير المثلى

وفقا للبيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة فإن أفضل نموذج هو ARDL(1.0.1.1.0.2) حسب معيار (AIC) كما يظهر في الشكل رقم (9) الموالي:

الشكل رقم (04): نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى

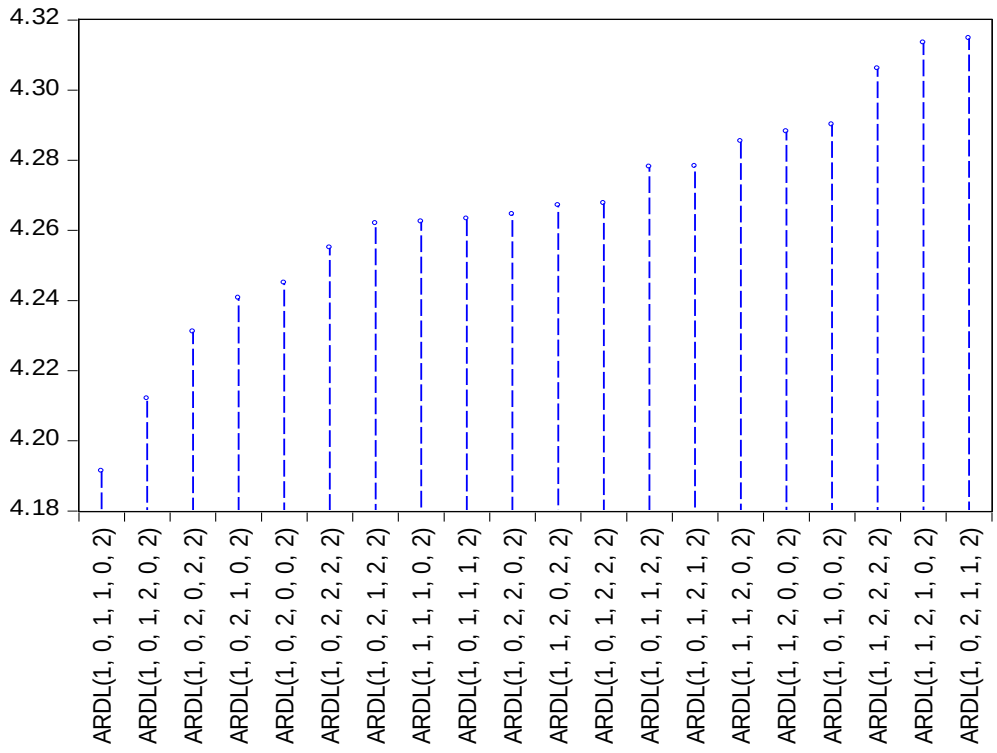

المصدر :مخرجات برمجية Eviews 10

2.3.2.3.تقدير النموذج

تقديرالنموذج باستعمال طريقة ARDL سمح بالحصول على النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4)، والتي تبين وجود أثر معنوي لكل من DS(-1), RIR, INF, BB, CAB(-1), RER, RER(-1)، كما تظهر النتائج المتحصل عليها أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع وفقا لاختبار فيشر، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية، وهو ما جعل معامل التحديد كافيا لتفسير النموذج بنسبة 98.02٪.

الجدول رقم (08): نتائج التقدير وفق طريقة ARDL

Dynamicregressors (2 lags, automatic): RIR RER INF BB CAB

Fixedregressors: C

Number of modelsevalulated: 243

Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1, 0, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DS(-1)	0.509687	0.117565	4.335356	0.0005
RIR	0.093008	0.031384	2.963564	0.0091
RER	-0.380837	0.084439	-4.510197	0.0004
RER(-1)	-0.273379	0.075478	-3.621961	0.0023
INF	-0.419821	0.104078	-4.033711	0.0010
INF(-1)	-0.146477	0.084299	-1.737591	0.1015
BB	0.001744	0.000513	3.399379	0.0037
CAB	-0.040085	0.083288	-0.481283	0.6368
CAB(-1)	-0.139261	0.082140	-1.695404	0.1094
CAB(-2)	0.197496	0.065438	3.018076	0.0082
C	19.22954	3.594797	5.349270	0.0001

R-squared	0.980228	Meandependent var	41.33000
Adjusted R-squared	0.967871	S.D. dependent var	9.487354
S.E. of regression	1.700577	Akaike info criterion	4.191378
Sumsquaredresid	46.27137	Schwarz criterion	4.719312

Log likelihood	-45.58361	Hannan-Quinn criter.	4.348361
F-statistic	79.32285	Durbin-Watson stat	1.880524
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:مخرجات برمجية Eviews 10

3.3.2.3.تقدير نموذج تصحيح الخطأ

يمكن توضيح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RIR)	0.093008	0.031384	2.963564	0.0091
D(RER)	-0.380837	0.084439	-4.510197	0.0004
D(INF)	-0.419821	0.104078	-4.033711	0.0010
D(BB)	0.001744	0.000513	3.399379	0.0037
D(CAB)	-0.040085	0.083288	-0.481283	0.6368
D(CAB(-1))	-0.197496	0.065438	-3.018076	0.0082
CointEq(-1)	-0.490313	0.117565	-4.170563	0.0007
Cointeq = DS - (0.1897*RIR -1.3343*RER -1.1550*INF + 0.0036*BB + 0.0370*CAB + 39.2189)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RIR	0.189692	0.043125	4.398645	0.0004
RER	-1.334281	0.382736	-3.486169	0.0031
INF	-1.154973	0.296711	-3.892580	0.0013
BB	0.003557	0.001136	3.130815	0.0064

CAB	0.037017	0.128941	0.287085	0.7777
C	39.218906	4.981595	7.872761	0.0000

المصدر:مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد **(ARDL-UECM)** الذي يتضمن الجدول رقم (5) نتائجه معنوية حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهو ما يعتبر دليلا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أما قيمة حد تصحيح الخطأ فتشير إلى أن حوالي 49٪ من الاختلالات التي تحدث على المستوى التوازني يتم تصحيحها خلال الفترة السابقة بالنسبة لكل المتغيرات، وتعكس هذه النسبة سرعة الرجوع إلى الوضع التوازني بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة التغير في المتغيرات المدرجة في النموذج، كما يتضح من خلال معادلة التوازن في الأجل الطويل التي يتضمنها نفس الجدول ما يلي:

- وجود أثر معنوي موجب لسعر الفائدة على الادخار المحلي، حيث أن تغير سعر الفائدة بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير حجم الادخار المحلي في نفس الاتجاه بـ 0.18 وحدة، وذلك راجع إلى أن رفع سعر الفائدة الحقيقي يؤدي إلى زيادة عرض الأموال من طرف المدخرين.

-وجود أثر معنوي سالب لسعر الصرف على الادخار المحلي، فتغير سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الادخار المحلي في الاتجاه المعاكس بـ 1.33 وحدة، ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي أدى إلى انخفاض حقيقي في قيمة العملة المحلية، وبالتالي يكون لدى الأعوان الاقتصادية حافز أقل للادخار.

-وجود أثر معنوي سالب لمعدل التضخم على الادخار المحلي، فتغير معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الادخار المحلي في الاتجاه المعاكس بـ 1.15 وحدة، ويرجع ذلك إلى أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤثر بشكل ملحوظ على القوة الشرائية للمداخيل، ومن ثم ينعكس تأثيرها سلبا على الاستهلاك والادخار.

-وجود أثر معنوي موجب لرصيد الميزانية العامة على الادخار المحلي، حيث أن تغير رصيد الميزانية بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير حجم الادخار المحلي في نفس الاتجاه بـ 0.18 وحدة، وذلك راجع إلى أن تحقيق فائض في الميزانية العامة أدى إلى زيادة الادخار الحكومي، وهو ماانعكس إيجاباعلى الادخار المحلي.

-عدم وجود أثر معنوي لرصيد الحساب الجاري على الادخار المحلي في الجزائر ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري المعتمد على الإيرادات النفطية كمصدر وحيد للدخل.

4.3.2.3.تقييم النموذج إحصائيا وقياسيا

يتم تقييم النموذج من خلال القيام بتشخيص البواقي والتأكد من استقرارية النموذج المقدر كما هو موضح من خلال ما يلي:

- **تشخيص البواقي:** لتشخيص بواقي النموذج يمكن استخدام الاختبارات التالية:

- **اختبارالارتباط الذاتي :باستعمال** اختبار مضاعف لاغرنج (2) LM Test ومن خلال نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول رقم (6) يتضح عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي.

الجدول رقم (10): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.361310	Prob. F(2,14)	0.7031
Obs*R-squared	1.325223	Prob. Chi-Square(2)	0.5155

المصدر:مخرجات برمجية Eviews 10

- **اختبار عدم ثبات التباين:** يمكن التأكد من عدم وجود مشكلة اختلاف التباين باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار ARCH2، واعتمادا على نتائج الجدول رقم (6) نرفض فرضية العدم، وعليه نستنتج أن المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة.

الجدول رقم (11): اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.459892	Prob. F(10,16)	0.8925
Obs*R-squared	6.028031	Prob. Chi-Square(10)	0.8129
Scaledexplained SS	1.156486	Prob. Chi-Square(10)	0.9997

المصدر :مخرجات برمجية Eviews 10

- **اختبار توزيع البواقي:** باستعمال اختبار **Jaque –Bera** يتضح أن البواقي تتوزع طبيعيا لأن احتمال **Jaque – Bera** الذي يساوي 0.76 أكبر من مستوى المعنوية 5٪ كما هو موضح في الشكل رقم (10).

الشكل رقم (05): نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي

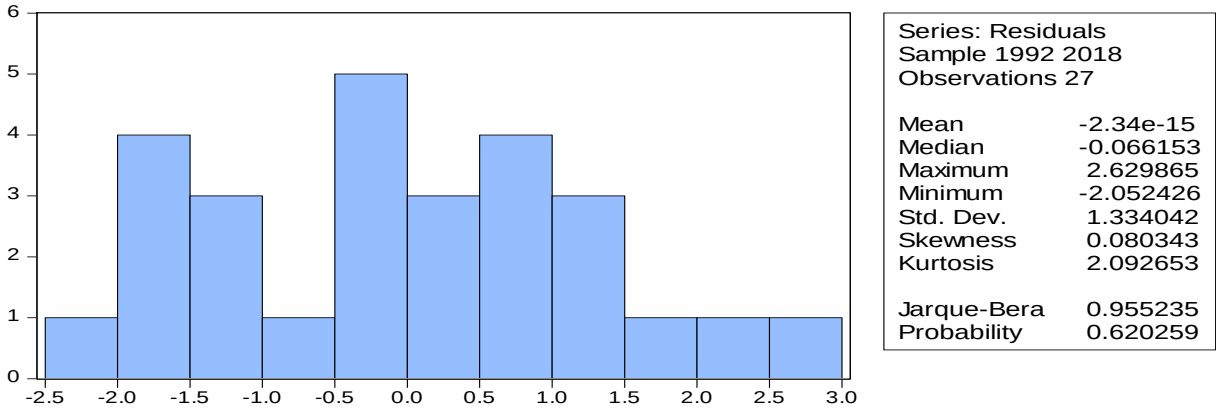

المصدر :مخرجات برمجية Eviews 10

- **اختبار استقرارية النموذج (Stability Test):** للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيهالابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك من أهمه االمجموع التراكمي للبواقي المعاودة **(CUSUM)**، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة **(CUSUM of Squares)** اللذان يعدان من أهم الاختبارات لتوضيح مدى استقرار المعلمات في الأمد القصير والطويل، ومن خلال الشكلين (11) و (12) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5٪ ، كما أن المجموع التراكمي مربعات البواقي المعاودة هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وعليه يمكن القول أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

الشكل رقم (06): اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي

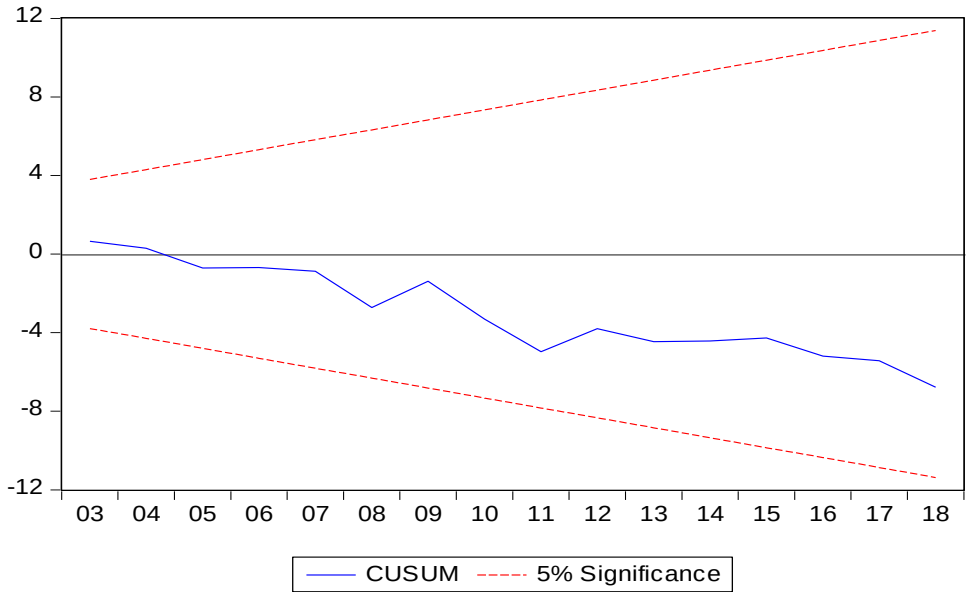

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

الشكل رقم (07): اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي

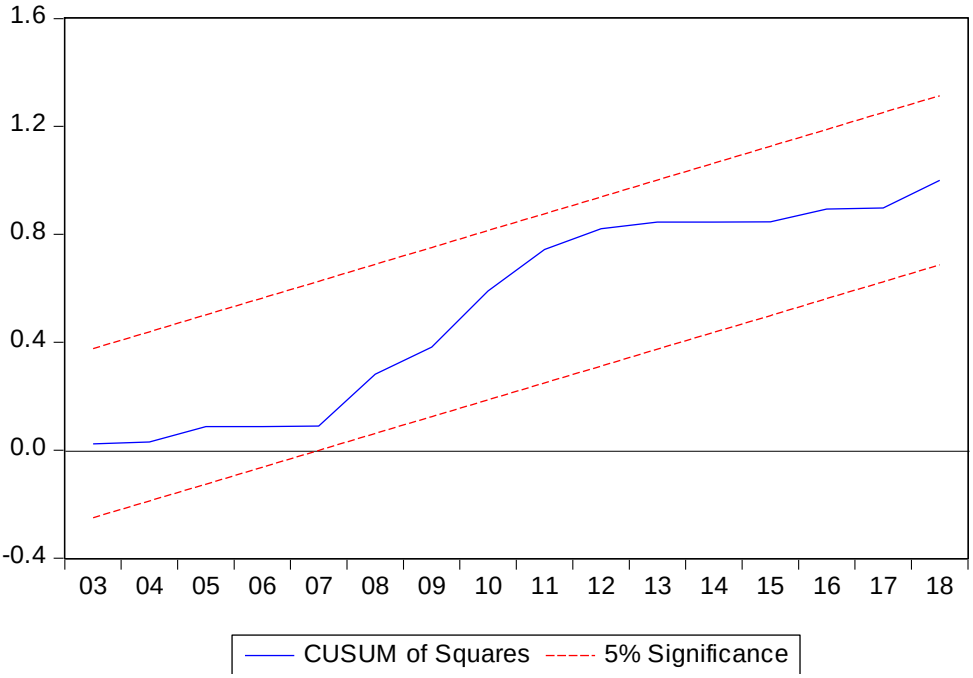

المصدر:مخرجات برمجية Eviews 10

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل إبراز دراسة تحليلية لواقع الإدخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، وتبين من خلال هذه الدراسة أن الإدخار المحلي شهد في الفترات الأولى تطورا متذبذبا، وهذا ما إنعكس عليه سلبا، وكذا الإدخار الحكومي تدهور من 63.70 مليار دج سنة 1990 إلى 22.53 مليار دج سنة 1993. كما شهد الإدخار العائلي نموا جد مرتفع في هذه الفترة نتيجة النمو المحسوس في الدخل المتاح للأسر ليعرف بعدها تراجعا خلال سنتي (1994-1995)، بسبب النمو الكبير في الإستهلاك الأسري عرف الإدخار المحلي زيادة معتبرة بداية من سنة 2005، ذلك نتيجة الإنفجار الذي عرفته صادرات المحروقات التي سجلت نموا قويا بلغ 46.76% خاصة مع التحسن في الأسعار و الكميات المصدرة. وقد إستمر الإدخار المحلي في تحقيق المزيد من المستويات العالية، إلى غاية 2009 شهد إنخفاضا محسوسا في حجم الإدخار نتيجة الأزمة المالية العالمية، وبعدها واصل الإرتفاع وفي سنتي (2017-2018) بلغت قيمته 726.86، 8376.00 مليار دج، وهذا نتيجة للإرتفاع الطفيف لأسعار النفط. أما بالنسبة للإدخار العائلي و الحكومي فقد شهدا أيضا نوعا من الإستقرار خاصة سنتي (2004-2008)، حيث وصل الإدخار الحكومي إلى 976.40 مليار دج، والإدخار العائلي إلى 1610.85 مليار دج سنة 2008، وهذا راجع إلى الزيادة في الجباية البترولية.

أما فيما يخص الأهمية فقد شهد الناتج المحلي الخام إرتفاعا ملحوظا خلال الفترات الأولى، إذ وصل بنسب 27.1% و31.36% سنتي (1990-1991)، وبعدها شهد تذبذبا في نسبه وهذا راجع لعدة أسباب. ثم ليشهد مرة أخرى إرتفاعا في السنوات الأخيرة، إذ وصلت نسبته سنة 2018 إلى 40.95% عكس الإدخار الوطني الذي شهد في سنواته الأولى تذبذبات في نسب الإدخار ثم ليعود إرتفاعه في السنوات الأخيرة، إذ بلغت نسبته سنة 2017 إلى 81.40%، وهذا راجع إلى عدة عوامل إقتصادية.

من خلال الدراسة القياسية نستطيع الحكم على الاقتصاد الجزائري من العلاقة التي تجمع المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة حيث نستنتج أنه في المدى الطويل تكون هناك علاقة بين الادخار المحلي ومحدداته الداخلية.

خاتمة

خاتمة:

إن الهدف من دراستنا هذه كان محاولة منا لتسليط الضوء على عنصر مهم ضمن عناصر الإقتصاد ألا وهو الإدخار المحلي حيث كنا بصدد دراسة محددات هذا الأخير في الجزائر خلال الفترة من (1990-2018) حيث شهدت هذه الفترة العديد من التغيرات على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والسياسي كان لها أثر على الأوضاع الإقتصادية للبلاد من بينها الإدخار المحلي الذي من شأنه أن يدفع الجزائر طرق تأثير هذه المحددات، ولدراسة موضوعنا هذا بشكل كافي ومتكامل لابد من التعرض إلى عدة نقاط رئيسية، حيث تداولت النقطة الأولى من الدراسة الأسس النظرية للإدخار المحلي بإستعراض المفاهيم الأساسية للإدخار بدءا بالتعريف وبعد ذلك حاولنا التطرق إلى أهم النظريات المفسرة له، حيث تناولت كل نظرية محدد الإدخار وفق وجهة نظرها، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة على الإدخار المحلي لكل من المحددات الإقتصادية وغير الإقتصادية.

النقطة الثانية من الدراسة كانت محاولة تحديد واقع الإدخار المحلي في الجزائر، حيث كانت عبارة عن دراسة وصفية تحليلية لواقع وتطور الإدخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) وأهميته بالنسبة للإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الدراسة القياسية باستخدام منهج الانحدار الذاتي من خلال الفترة (1990-2018) قمنا بدراسة علاقة الادخار المحلي ومحدداته الداخلية.

وكانت أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- **<u>نتائج إختبار الفرضيات:</u>**

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية لمحددات الإدخار المحلي في الجزائر بين 1990-2018 يمكن إختبار الفرضيات كما يلي:

1. **الفرضية الأولى:** فرضية صحيحة، يلعب الادخار المحلي دورا حيويا في تحقيق التنمية الاقتصادية
2. **الفرضية الثانية:** فرضية صحيحة، من أبرز محددات الادخار المحلي في الجزائر هي أسعار البترول.
3. **الفرضية الثالثة:** فرضية خاطئة، الادخار المحلي يتأثر بعوامل اقتصادية وغير اقتصادية.

النتائج العامة للدراسة:

من خلال قيامنا بهذه الدراسة، وعلى ضوء المعلومات التي تحصلنا عليها توصلنا إلى النتائج التالية:

- للإدخار أهمية كبيرة سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الدولة، فعلى مستوى الفرد تؤدي إلى تحسين معيشة الفرد أو الأسرة في المستقبل، أما على مستوى الدولة فهو يعتبر أهم العوامل لتحفيز النمو الإقتصادي.
- يمثل الإدخار المحلي أهم مصدر تمويلي للتنمية الإقتصادية، ويعد بمثابة حجر الزاوية لأية خطة تنموية، فكلما كان معدل الإدخار المحلي مرتفع كلما أمكن تحقيق معدلات النمو المستهدفة والعكس صحيح، وهذا ما أكدت عليه جميع النظريات الإقتصادية الآخذة في هذا المجال.
- إختلفت المدارس في محددات الإدخار، فالنظرية الكلاسيكية ترى أن سعر الفائدة هو المحدد للإدخار، أما بالنسبة للنظرية الكينزية فترى أن الدخل هو المحدد الأساسي له، في حين نظرية فريدمان تعتبر الدخل الدائم هو المحدد، وبالنسبة لنظرية دورة الحياة فتعتبر أن الإدخار هو دالة في دخول طول فترة الحياة، بالإضافة إلى الثروة والهيكل العمري للسكان.
- من أهم العوامل المؤثرة على الإدخار المحلي في الجزائر هم أسعار البترول.
- حقق الإقتصاد الجزائري معدلات موجهة للإدخار المحلي خلال الفترة (1990-2018) مع ملاحظة وجود إستقرار نسبي في مقداره، حيث بلغ متوسط فترة الدراسة 40.49% من الناتج المحلي الخام.
- تعتبر قيمة نسب الإدخار المحلي من الناتج الإجمالي من المكونات الرئيسية للدولة والتي تحقق خيرات وخدمات في القطاع الإقتصادي، وذلك في حالة الإرتفاع والعكس بالنسبة للإنخفاض، أما بالنسبة للناتج الوطني فعند التأثير عليه وبشكل كبير في حالة الإرتفاع يؤدي إلى تحقيق النمو الإقتصادي أما في حالة الإنخفاض فيؤثر سلبا على التنمية الإقتصادية.
- أظهرت نتائج الدراسة القياسية محددات الادخار المحلي في الجزائر إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الادخار المحلي وحدداته الداخلية في تكوين النموذج القياسي المتمثل في متغيرات الدراسة (الادخار المحلي، سعر الفائدة الحقيقي، سعر الصرف، رصيد الميزانية، معدل التضخم، رصيد الميزانية العامة)

التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تتمثل في :

- ضرورة تحقيق الإستقرار الإقتصادي من أجل السيطرة على العوامل الإقتصادية المؤثرة على الإدخار المحلي من خلال إتباع سياسات على مستوى الإقتصاد الكلي تهدف إلى رفع معدلات الإدخار المحلي.
- العمل على زيادة الإدخار من مختلف القطاعات كالقطاع الحكومي والعائلي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى زيادة وتطوير الأوعية الإدخارية التي تجذب وتحقق المدخرات.
- لا بد من إستحداث وسائل وآليات لتلبية رغبات المدخرين في تحويل مدخراتهم إلى إستثمارات.
- إن إعتماد الجزائر على إيرادات المحروقات كمصدر رئيسي للثروة يمثل أحد التحديات الخطيرة التي تواجهها، وبالتالي يجب ترشيد إستغلالها ورفع كفاءة إستخدامها.

آفاق البحث:

وفي الأخير يمكننا القول بأن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى تشوبها بعض النقائص، كما تعد بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لدراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجالا واسعا للدراسة والتعمق، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح ما يلي:

- دراسة محددات الإدخار المحلي في ظل الإقتصاد الوطني.
- دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار البترول ومحددات الإدخار المحلي.
- دراسة المحددات غير الإقتصادية للإدخار المحلي.
- دراسة العلاقة بين الإدخار المحلي والإدخار الأجنبي في الجزائر.

بالإضافة لمحددات أخرى لم نتطرق إليها في مذكرتنا هذه نظرا لنقص المعطيات الخاصة بها، أو لقصور منا للوصول إليها.

الصعوبات:

لعل الصعوبات التي واجهتنا تمثلت في الحصول على بعض المعطيات التي إن وجدت فهي لا تتماشى وفترة الدراسة، وبالتالي فقد حاولنا قدر المستطاع الإلمام بها وتكييفها حسب ضرورتها وأملنا أن نكون قد وفقنا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

I. الكتب:

1. توهان محمد ساهو السامرائي، قراءة في الأزمة المفهوم العام و الأسباب و الأثر على النشاطات والمتغيرات الإقتصادية الكمية،(دون ناشر، دون طبعة) ، ص311 ، 332.
2. زياد رمضان، شموط مروان، الطبعة 2008، الأسواق المالية، (دون ناشر)، ص55.
3. عبد النبي أحمد ، الطبعة الأولى 2009، الأسواق المالية الأصول العلمية و التحليل الأساسي، دار زمزم للنشر،عمان ،الأردن، ص54.
4. علاوي كمال، الفتلاوي كاظم ، ، لطيف حسن كاظم الزبيدي، الطبعة الأولى 2013، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ص275.
5. متولي عبد القادر ، الطبعة الأولى 2010، الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير، دار الفكر، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية، ص125.

II. أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير:

6. بريشي عبد الكريم، 2013-2014، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر، ص 133.
7. بن عيسى عبد القادر،2011-2012، أثر إستخدام المشتقات المالية و مساهمتها في إحداث الأزمة المالية العالمية دراسة حالة سوق الكويت الأوراق المالية للفترة الممتدة من جانفي 2006 إلى غاية ديسمبر 2010، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص21.
8. بودربالة فازية ،2015-2016، إشكالية تحويل الإدخار إلى إستثمار في الإقتصاديات الربعية، حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص29.
9. جمعون نوال،2004-2005، دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، ص41، 42.
10. جنيدي مراد، 2005-2006، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الإدخار في الجزائر باستعمال أشعة الإدخار الذاتي " VAR" 1970-2004، اطروحة لنيل نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،الجزائر، ص18.

11. حريزي رابح ، 2009-2010، سوق الأوراق المالية البورصة و الأدوات المالية محل التداول فيها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص81.
12. خالدية بالعجين ،2017- 2018، قياس و تحليل محددات الإدخار لدى العائلات في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران ، الجزائر، ص 48، 49.
13. خلادي نور اليقين ايمان، 2011-2012، دور الإدخار العائلي في تمويل التنمية الإقتصادية حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص64.
14. دحو محمد ،2019-2020، إنعكاسات تطوير الصرفة الإسلامية على تعبئة الإدخار المحلي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد دراية ،أدرار، الجزائر، ص8.
15. زيتوني عمار،2006-2007، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، دراسة حالة الجزائر 1970-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص23.
16. سرارمة مريم، 2011-2012، دور المشتقات المالية و تقنية التوريق في أزمة 2008 دراسة تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ،قسنطينة، الجزائر ص19-20.
17. سلامي احمد،2014-2015،الإدخار في الإقتصاد الجزائري و أثره في التنمية الإقتصادية، نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، الجزائر، ص62، 63.
18. صياد شهيناز،2012-2013،الإستثمارات الأجنبية و دورها في النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد ، جامعة وهران ، الجزائر، ص 11، 12.
19. عبد اللطيف مصطفى، 2007-2008، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين إقتصاديات الأسواق المالية دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،الجزائر، ص81.
20. عبورة حسام الدين،2008-2009، سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستوردة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بوعلي،الشلف، الجزائر، ص3.

21. عبيد عنتر،2014-2015، دراسة سلوك العون الإقتصادي الأكثر إدخارا في الجزائر خلال الفترة 1985-2012، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 19.
22. كبير مولود، 2016-2017،الإدخار و دوره في النمو الإقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول الغربية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة،الجزائر، ص30.
23. مشير الوردي، 2005-2006، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الإقتصادية في الدول النامية، دراسة قياسية إقتصادية لحالة الجزائر في فترة 1970-2003، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، الجزائر،الجزائر، ص113.
24. نمارق قاسم حسين، 2016-2017 ، قياس العلاقة بين سعر الفائدة و بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر و اليابان، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة كربلاء،العراق، ص9.

III. <u>المطبوعات الجامعية:</u>

25. أوكيل حميدة ، محاضرات الإقتصاد الكلي في العلوم الإقتصادية ، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج،البويرة، الجزائر، ص 106، 107.
26. بن سويسي حمزة ،مطبوعة دروس الأسواق المالية الدولية في العلوم الإقتصادية ، جامعة أحمد دارية،أدرار، الجزائر، ص18.
27. شطيبي حنان،2017-2018، محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص78.

IV. <u>المقالات العلمية:</u>

28. أنور سعيد إبراهيم ، 2017_2018،العلاقة السببية بين معدل الإدخار المحلي و الإستثمار المحلي في الإقتصاد التركي للفترة 1980-2016، مقال منشور في مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة،المجلد06،العدد01، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة الموصل،العراق، ص12.
29. برباش عنتر، بوحلايس محمد خليل، 2017-2018، قراءة تحليلية لتطور الايرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-2017، مقال منشور في مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية ،المجلد 03، العدد02، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة ، الجزائر، ص58 .
30. بلول بن سعدة، 2019-2020، دراسة بين الإدخار و بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، مقال منشور في مجلة إدارة الأعمال و دراسات إقتصادية،المجلد 06 ،العدد 01 ، ، جامعة المدية ، الجزائر ، ص 170.

31. بن البار أحمد ، بن سيلت أحمد 2016-2017 ،أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014،مقال منشور في مجلة الإقتصاد و المالية،المجلد 02،العدد01، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة، الجزائر، ص2،3.

32. بن الزين حمزة، قرونقة وليد، 2015-2016، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015، مقال منشور في المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص88.

33. بوالكور نور الدين ،2019-2020، محددات الإدخار العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 في إطار نموذج ARDL، مقال منشور في مجلة البلقاء للبحوث و الدراسات، المجلد 23، العدد 01، جامعة 20 أوت ،سكيكدة، الجزائر، ص10.

34. بوجانة رضا حمزة، بن الصغير فاطمة الزهراء، مخلفي امينة ، 2017-2018، محددات الإدخار العائلي في الإقتصاد الجزائري، مقال منشور في مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد11 ، العدد2 ، جامعة قصادي مرباح ، ورقلة ،الجزائر، ص93.

35. جاب الله مصطفى ، 2014-2015، تقدير العلاقة بين الإدخار المحلي و إحتياطي الصرف الأجنبي حالة الجزائر 1990-2012 ، مقال منشور في مجلة رؤى اقصادية ،المجلد05،العدد08، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،الجزائر، ص9.

36. جنيدي روضة، عثماني حياة، 2018-2019 ،أثر القروض الخارجية على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر و تونس للفترة 1990-2017، مقال منشور في مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة، المجلد05،العدد02، جامعة الوادي،الجزائر، ص176.

37. دحو محمد، صديقي احمد، 2018-2019، أثر الإدخار المحلي على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر في فترة1985-2017 ، مقال منشور في مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية،المجلد08 ،العدد 04، جامعة أحمد دارية، أدرار،الجزائر، ص 667.

38. ربري محمد أميني ،2013-2014،العوامل المؤثرة على الإدخار العائلي في الجزائر، مقال منشور في مجلة الإقتصاد الجديد،المجلد 10، العدد01، جامعة الشلف، الجزائر، ص207.

39. سلامي احمد، شيخي محمد، 2007-2008، تقدير دالة الإدخار العائلي في الجزائر 1970-2005، مقال منشور في مجلة الباحث،المجلد11،العدد 06، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 130.

40. سلامي احمد،2011-2012، أهم مؤشرات كفاءة الإدخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، مقال منشور في مجلة الباحث، المجلد 11،العدد11، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص35.

41. شيلق رابح،2016-2017، واقع الإستثمار المباشر في الجزائر و دوره في ترقية الصادرات خارج المحروقات، مقال منشور في مجلة تنوير،المجلد 01، العدد 02 ، جامعة الجلفة ،الجزائر، ص136.
42. عبد الواحد غردة، 2009-2010، عوامل زيادة الإدخار في الإسلام و أثرها على تفعيل دور المصارف الإسلامية في تحقيق الإستقلال الإقتصادي، مقال منشور في مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية،المجلد03، العدد01، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، الجزائر، ص414.
43. عدوان رشيد، مولحسان آيات الله ، 2012-2013 ، تطور الإدخار الحكومي في الجزائر، مقال منشور في مجلة الإقتصاد الصناعي،المجلد 01 ،العدد 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،الجزائر، ص27.
44. عياد السعدي، منال العرباوي، 2017-2018، محددات السلوك الإدخاري في الجزائر و العوامل المؤثرة فيه، دراسة قياسية للفترة 1990-2016، مقال منشور في مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية ، المجلد،01، العدد01،جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ص329.
45. قبس حسن عواد البدراني، 2008-2009،الإقتراض العام الخارجي و شروط مؤسسات التمويل الدولية، مقال منشور في مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 11، العدد 04، جامعة الموصل، العراق، ص13.
46. قريعني ربحية، 2017-2018،اثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016)، مقال منشور في مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد11،العدد03 ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص35.
47. كبير مولود، بلعباس رابح ، 2017-2018،دراسة السببية بين الادخار المحلي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة 1970-2011 ، مقال منشور في مجلة دفاتر اقتصادية ،المجلد 06، العدد01 ،جامعة المسيلة ، جامعة الجلفة، الجزائر،ص6.
48. لهزيل طارق، لجلط ابراهيم، 2019-2020،أثر الإدخار المحلي على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017، مقال منشور في مجلة بيم للدراسات الاقتصادية،المجلد04،العدد02،جامعة الونشريسي تسيمسيلت،الجزائر،ص44
49. ميدون الياس، 2019-2020،الإدخار بين أدبيات الفكر الإقتصادي الإسلامي و النظريات الوضعية، مقال منشور في مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 20، العدد 02، المركز الجامعي إليزي، الجزائر، ص 86.
50. وافي ناجم،جلايلة عبد الجليل، 2019-2020، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ، مقال منشور في مجلة التكامل الاقتصادي ، الجلد 08، العدد02، جامعة احمد دراية،ادرار، الجزائر، ص118.

V. الروابط الإلكترونية:

51. https://data.albankaldawli.org

52. www.ONS.dz